وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

دراســة حــالة بنك البركــة الجــزائري.

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

من إعداد:
- سعيود إكرام
- شلية حنيفة

تحت إشراف:
- أرزيوقات مولود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نواري علاوة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
صيد فاتح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
أرزيوقات مولود	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر والتقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى .

نتقدم بكل الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ "أرزيوقات مولود " الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر الاستاذين اللذان لطالما امطرا علينا بالنصح والارشاد "شرون عز الذين " و" بوالكور نور الذين ".

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة

الإهـــــــــداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم مالم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكره إلى ابي العزيز حفظه الله وأطال عمره في طاعته وأدامه تاجا على رأسي.

إلى نور حياتي ومنبع آملي وسعادة قلبي إلى امي الحنونة حفظها الله وأطال الله في عمرها وأحسن عملها وجزاها عني خير الجزاء في الدنيا والأخرة.

إلى جميع إخوتي وأخواتي الذي دعموني في مساري هذا حفظهم الله وسدد خطاهم:

بسام – عادل – فلة – أميرة – نور الهدى

إلى ابنت اختي ايناس حفظها الله.

إلى أصدقائي الذين شاركوني تعب الحياة والدراسة.

إلى جميع من شارك في هذا العمل من بعيد أو قريب.

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

****حنيفة****

الاهـــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة:

إلى من علمتني أن الحب ليس له عمر وأن العطاء ليس له حدود أمي الغالية.

إلى الشمعة التي احترقت لتنير لي طريق حياتي أبي الغالي أذامكم الله لنا وأطال في عمركم.

إلى إخوتي وأخواتي مصدر فخري علاء الذين ، محمد ، ندية ، فاطمة الزهراء، نسيمة

وأبنائهم وبناتهم إلى لؤي نور الاسلام ،أياد، سلمى ،عبد الرحمان، أحلام ادامكم الله لي عوننا وسندا.

إلى من ساندني وكان عوننا لي طول هذه الفترة خطيبي الغالي عزيز.

إلى كل روح شاركتني بدعائها وإلى كل روح غالية فقدناها رحمكم الله.

إلى رفيقات دربي وكل من ساهم من بعيد ومن قريب وساندني في انجاز هذا العمل.

** إكرام **

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، وإبراز مساهمة صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على حالة بنك البركة الجزائري، وتكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي كيف يساهم بنك البركة في تمويل برامج تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد أثبتت النتائج التي توصلنا اليها ان هناك علاقة وظيفية بين التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة ويتجلى ذلك في المساهمة الفعالة التي تؤذيها صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، كما أتبتت ذلك دراسة حالة بنك البركة الجزائري من خلال مختلف الصيغ التمويلية في النهوض بالتنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة، بنك البركة.

Research summary.

This study aims to review the various concepts related to the subject of Islamic finance and sustainable development, and to highlight the contribution of Islamic financing formulas to achieving sustainable development in Algeria, by shedding light on the case of Al Baraka Bank of Algeria. Sustainable development in Algeria, and we have relied on the descriptive and analytical approach, and our results have proven that there is a functional relationship between Islamic finance and sustainable development, and this is reflected in the effective contribution that Islamic finance formulas harm in achieving sustainable development, as demonstrated by the case study of Al Baraka Bank of Algeria. Through various financing formulas in promoting sustainable development in Algeria.

Key word: Islamic finance, sustainable development, rather the blessing

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحات
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة	أ – ت
الفصل الأول: الاطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية المستدامة.	5- 35
تمهيد	5
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي.	6- 19
المطلب الأول: مفهوم التمويل الاسلامي وأهميته.	6-8
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التمويل الاسلامي.	8-10
المطلب الثالث: صيغ التمويل الاسلامي.	10-19
المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المستدامة.	20- 29
المطلب الأول: تعريف التنمية والمستدامة وخصائصها.	20-23
المطلب الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.	23 -26
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.	27
المطلب الرابع: العلاقة بين التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة.	28-29
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة.	30 -34
المطلب الأول: الدراسات المحلية.	30 - 31
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية (باللغة العربية).	32 -33
المطلب الثالث: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة والقيمة المضافة.	33 – 34
خلاصة الفصل الأول.	35
الفصل الثاني: دور التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	36- 60
تمهيد.	37
المبحث الأول: واقع التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة في الجزائر.	38 -46

المطلب الأول: واقع التمويل الاسلامي (الصيرفة الاسلامية) في الجزائر.	41 – 38
المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر في اطار برامج الانعاش الاقتصادي.	46– 41
المبحث الثاني: دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	59 – 47
المطلب الأول: التعريف ببنك البركة الجزائري.	48 – 47
المطلب الثاني: صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	53 – 49
المطلب الثالث: دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	59 – 53
خلاصة الفصل الثاني.	60
خاتمة عامة	64 – 61
قائمة المراجع.	70 – 65

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	برامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعي من 2015 – إلى 2019.	54
الجدول رقم 02	برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2015	56
الجدول رقم 03	برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2016	57
الجدول رقم 04	برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2017	57
الجدول رقم 05	برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2018	58
الجدول رقم 06	برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2019	59

قائمة الاشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	48
الشكل رقم 2	مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري	54
الشكل رقم 3	مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج القرض الحسن	55
الشكل رقم 4	مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	55

مقدمة

مقدمة

اكتسب موضوع التمويل الإسلامي اهتماما كبيرا من قبل العديد من الدول سواء عربية أو أجنبية باعتباره أنجع أليات التمويل التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات، فالتمويل الإسلامي هو عبارة عن إطار شامل من البرامج والصيغ التمويلية المختلفة التي تعمل على توفير الموارد المالية المستخدمة في أي نشاط اقتصادي مع الالتزام بضوابط الشريعة الاسلامية، وذلك كون هدفه الأسمى هو تنمية المجتمع وتحقيق الاستدامة.

وموضوع التنمية المستدامة لا يقل شأنا عن التمويل الاسلامي فقد أجرت العديد من الدول تجارب وحلول من أجل تحقيق التنمية في مجتمعاتها، إلا أنها لم تكن ناجحة في الكثير من الأحيان لاستنزافها للموارد وتلويث للبيئة.

وقد سعت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى إيجاد الحل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة دون أي أثار جانبية سلبية، لذلك نظرت إلى أن التمويل الاسلامي من خلال ما جاء به من صيغ مختلفة يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك لحسن استغلاله للموارد المالية وعدم استنزافها والموازنة بين الحاجات المادية والمعنوية للإنسان بقدر ما هو قادر على تلبية هذه الحاجات والموازنة بين حاجات الفرد والمجتمع في أن واحد.

الاشكالية:

استنادا إلى ما سبق عرضه يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف يساهم بنك البركة في تمويل برامج تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو التمويل الاسلامي ؟ وما هي صيغه ؟

- ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟ وماهي أبعادها ؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يساهم بنك البركة في تحقيق التنمية المستدامة.

- التمويل الإسلامي إطار شامل للبرامج والصيغ التمويلية لتلبية طلبات وحاجات الأفراد في المجتمع.

- التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية ومستمرة، غايتها الانسان بتحقيق التوازن بين البيئة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحفاظ على مستقبل الاجيال القادمة.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- اعتبار التمويل الاسلامي من أهم المواضيع الرائجة في المجال المصرفي في الوقت الراهن.

- إزالة الغموض حول التمويل الإسلامي وصيغه المختلفة وكل ما يتعلق به.

الاسباب الذاتية:

- ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص.

- إثراء الرصيد المعرفي حول التمويل الاسلامي.

- محاولة إنجاز بحث قد يساعد الباحثين في هذا المجال مستقبلا.

أهداف البحث وأهميته:

أهدافه: يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على أهم الصيغ التمويلية المعتمدة وذلك من خلال:

- التعرف على واقع التمويل الاسلامي في الجزائر.

- إبراز الدور التنموي لبنك البركة الاسلامي.

- إبراز أهم صيغ التمويل الاسلامي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أهميته: تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على المعنى الحقيقي والشامل للتمويل الاسلامي وأهميته الكبيرة، وأهم خصائصه ومميزاته، والمساهمة في إثراء الرصيد المعرفي للباحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: بنك البركة الجزائري.

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من سنة 2015 إلى غاية 2019.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك استنادا إلى طبيعة الموضوع، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لعرض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتمويل الاسلامي وصيغة والتنمية المستدامة، أما المنهج التحليلي استخدمناه في تحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بالتمويل الاسلامي من أجل التنمية.

صعوبات البحث:

عدم القدرة على الحصول على بيانات مباشرة من البنوك والاكتفاء بالمصادر الثانوية والتقارير السنوية وصعوبة الحصول على الإحصائيات.

هيكل البحث:

من أجل معالجة الإشكالية ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الاطار النظري للتمويل الاسلامي والتنمية المستدامة**.حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم نظرية حول التمويل الاسلامي، والمبحث الثاني بعنوان الاطار النظري للتنمية المستدامة، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى الدراسات السابقة وعلاقة الدراسة بالدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان **دور التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**.وقد تضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان واقع التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة في الجزائر، والمبحث الثاني بعنوان دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية المستدامة

تمهيد

تمثل عملية التمويل الشريان الحيوي للحياة الاقتصادية وذلك كون القطاع الاقتصادي يحتاج للأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات، حيث احتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، من خلال استقبال الاموال وحفظها وتنميتها واستثمارها، حيت تعتبر البنوك التقليدية رائدة في هذا المجال إلا أن أعمالها وانشطتها المرتبطة بالقروض التمويلية المختلفة تقوم على أساس التعامل بسعر الفائدة والذي يعرف في شريعتنا باسم الربا لذلك ظهرت المصارف الاسلامية كبديل لها وذلك تلبية لرغبات العملاء الذين يرفضون التعامل بما يخاف احكام الشرع في المعاملات المالية اخدا وعطاءا نظرا لكون هذه الاخيرة لا لتهدف تحقيق الربح كما هو الشأن بالنسبة للبنوك التجارية وإنما تهدف لتحقيق التنمية في المجتمع المسلم وذلك من خلال اعتماد العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية المباحة شرعا.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى استعراض المفاهيم النظرية للتمويل الاسلامي والتنمية المستدامة وابراز دور صيغ التمويل ودور صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك العلاقة التي تربط بينهما.

حيث تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الاسلامي.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل الإسلام ،أهميته، خصائصه وأهم الأهداف التي يصبو إلي تحقيقها بالإضافة إلى أهم اساليب التمويل الاسلامي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الاسلامي وأهميته.

يعتبر التمويل الاسلامي عنصرا أساسيا لتحقيق الاهداف المسطرة من قبل أي سياسة اقتصادية، فبدون المال لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.

أولا: مفهوم التمويل.

التمويل لغة: إن كلمة التمويل مصدرها مال ومول، المال معروف ما تملكه من جميع الاشياء، والتمويل اتخاد المال، ويقال تمول فلان مالا إذا اتخذ قنية، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "فليأكل منه غير متمول مالا، وغير متماثل مالا والمعنيان متقاربان "[1].

التمويل اصطلاحا: التمويل أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص أخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل الاستثمار، بقصد الحصول على أرباح تقتسم بينهما، على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما، ومدى المساهمة في رأس المال، واتخاد القرار الاداري والاستثماري، كما يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية، ويعني أيضا التمويل تقديم المال إلى مستخدميه بصورة تشرك الممول ومستخدم رأس المال في نتيجة توظيف رأس المال[2].

ثانيا: تعريف التمويل الاسلامي.

هناك تعاريف عدة للتمويل الاسلامي ويمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

تعريف منذر قحف: هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص أخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية [3].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر، المجلد الرابع، مادة مول، جزء 55، ص 4300.

[2] مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008 – 2009، ص 50.

[3] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط 12، جدة، المملكة العربية السعودية ، 1998، ص 12.

تعريف الصديق طلحة: يشمل اطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الاسلام أساسا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والانفاق، وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه [1].

تعريف فؤاد السرطاوي: أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص أخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على ارباح تقتسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاد القرار الاداري والاستثماري[2].

تعريف محمد البلتاجي: هو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشأة المختلفة الصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

ومن خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكن ان نعرف التمويل الاسلامي بأنه:عبارة عن مجموعة من الصيغ والنماذج المختلفة ذات الطبيعة التمويلية والتي تعمل على توفير الموارد المالية المستخدمة في أي نشاط اقتصادي وذلك مع التقيد والالتزام بضوابط الشريعة الاسلامية السمحاء.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الاسلامي.

إن التمويل الاسلامي بصفته نابعا من مبادئ الشريعة الاسلامية فهو يقوم بالموازنة بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية للإنسان فبقدر ما هو قادر على تلبية الحاجات المادية الضرورية للإنسان فإنه كذلك قادر على أن ينمي في الفرد المسلم صفات الامانة والثقة بالنفس والاخلاص والخوف من الله عز وجل، وكذلك فإن التمويل الاسلامي يعمل على الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع وبالتالي فهو تمويل يقوم بتوجيه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء من المجتمع[4].

---

[1] بن قايد الشيخ، دور الصكوك الاسلامية في تطوير التمويل الاسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة التجربة الماليزية 2008 – 2017) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019 – 2020 ،ص ص، 123 – 124.

[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الاردن، عمان، 2003، ص 31.

[3] عبد الله بن عبد المالك بن أحمد رمضاني، السياسة التمويلية للبنك الاسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2005 – 2013، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2015 – 2016، ص 25.

[4] سعدية خاطر، التمويل الاسلامي ومدى فعاليته في معالجة الازمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 – محمد بن أحمد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، 2014 – 2015 ، ص56.

وبصة عامة يمكن حصر أهمية التمويل الاسلامي من الناحية الاقتصادية والتنموية في النقاط التالية[1]:

– إن العمل المصرفي في النظام الاسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية .

– إن النظام المصرفي أكثر قدرة على توزيع الموارد المتاحة على أفضل الاستخدامات.

– إن هذا النظام له القدرة الكافية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التمويل الاسلامي.

إن التمويل الاسلامي ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها وذلك لكونه مستمد من الشريعة الاسلامية فإنه يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من التمويلات الاخرى التقليدية ولذلك فهو له اهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال صيغه المختلفة وفيما يلي تفصيل على ذلك.

الفرع الأول: خصائص التمويل الاسلامي.

إن خصائص التمويل الاسلامي تنبع من نظرة الاسلام إلى المال وأن المال في الاساس هو مال الله وأن الانسان مستخلف على هذا المال ووجب عليه تسيير هذه الاموال وفقا للأحكام الشرعية، ووفقا لهذا الاساس يمكن استنباط أهم خصائص التمويل الاسلامي كالتالي[2]:

– أنه يحتوي العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها.

– أنه تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الاموال والخدمات لطالبها وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق.

– أنه مربوط مع الاستثمار ، فالتمويل الاسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي.

– أنه خال من التعامل بالربا أي المداينة من خلال الفائدة.

– أنه تمويل لأعمال مشروعة وأنشطة مشروعة فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة وذلك ظمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات.

[1] محمد فرحي، أهمية التمويل الاسلامي وجدوره التاريخية، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي حول التمويل الاسلامي واقع وتحديات، جامعة الاغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010، ص 2.

[2] سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والأعمال ن المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 92.

– العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت محدد وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر حسب صيغة التمويل المتعامل من خلالها.

– التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وابداعاته من خلال تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الابداعية من أجل المساهمة في تقدم المجتمع[1].

الفرع الثاني: أهداف التمويل الاسلامي.

إن التمويل الاسلامي يسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف وذلك من خلال تجميع الاموال وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد بموجب قواعد واحكام الشريعة الاسلامية ويمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

– تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية:

تسعى مؤسسات التمويل الاسلامية إلى ايجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الافراد أو المؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة واسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخدا وعطاءا.

– تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية:

الدين والثقافة الاسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الاسلامي فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعها في بنوك ربوية وهناك من يودعها لكنه لا يقبل الفوائد المترتبة عليها، كما أنه في المقابل هناك العديد من الشباب يرغب في إنشاء مشاريع استثمارية لكن عدم توفر موارد مالية مشروعة تحول دون ذلك، ولهذا تسعى البنوك الاسلامية لتلبية هذه الحاجات من المعاملات البنكية وفق مبادئ شرعية.

– تحقيق التنمية الاقتصادية:

حيث أن قدرة الجهاز المصرفي المساهمة في عملية التنمية تتوقف على مدى قوته في جدب وتجميع الموارد المالية واستخدامها الاستخدام الامثل وفق سلم واولويات متفق عليه ولذلك تسعى البنوك الاسلامية لتحقيق أمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الأرباح وكذلك جدب رؤوس الاموال والعمل على توظيفها بشكل فعال وتشجيع الافراد على انشاء مشاريع استثمارية تنموية في مختلف القطاعات الانتاجية.

– تحقيق التكافل الاجتماعي:

يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الاسلامية حافزا وليس هدفا , لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع، فالبنوك الاسلامية تهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات من خلال عدم استغلال البشر لبعضهم وانتهازهم البعض

[1] سعدية خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص – ص 56– 57 – 58.

والدخول في عملية الربا، رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات واجتناب الغش والتدليس، جعل الاقراض لمساعدة المحتاجين من خلال قروض حسنة وخدمة جمع وتوزيع الزكاة، تنمية المال بالاعتماد على العمل وعدم حبسه، توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى من أجل توفير فرص العمل للأفراد وتوفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع ككل.

المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامي.

لعل أبرز ما يميز البنوك الإسلامية عن باقي البنوك هي الصيغ والأساليب المعتمدة من طرف هذه الأخيرة والتي تجعل منها بنوك ذات قيمة عالية خاصة وأن هذه البنوك تعتمد على صيغ خالية تماما من صفة التعامل بالربا والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وسنتناول في هذا المبحث مختلف التمويل الإسلامي.

- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار
- صيغ التمويل القائمة على المديونية
- الزكاة
- الوقف
- التأمين الإسلامي

أولا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار.

1 – المشاركة:

تعريفه: هو عقد بين اثنين او اكثر على الاشتراك في المال أو الأعمال أو همت معا، للقيام بنشاط معين لأجل محدد والمشاركة فيما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة.[1]

مشروعيته: من الكتاب: "ضرب الله رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون"[2]

وقوله تعالى" فإن كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث"[3]

[1] أشرف محمد دوابه، دور الاسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الإسكندرية، القاهرة، 2006،ص 122.

[2] سورة الزمر،29.

[3] سورة النساء،22.

شروط المشاركة:

وتتمثل شروط المشاركة فيما يلي[1]:

– يتمتع اطراف عقد المشاركة بالأهلية القانونية التي تمكنهم من العمل لصالحهم ونيابة عن الشركاء الأخرين، اذ يكون كل شريك في الشركة وكيلا عن الاخر.

– يتمتع الشركاء بحقوق متساوية في إدارة الشركة ومتابعة شؤونها لا يشترط في المتعاقدين أن يكونا مسلمين بل يمكن مشاركة غير المسلم إذا لم ينفرد وحده بالتصرف.

– أن يكون راس المال من النقد وان يكون دينا ويمكن أن يكون من الموجودات عينة.

– أن يكون رأس المال مدفوعا نقدا من الطرفين عند التعاقد.

– أن يكون الربح جزء شائعا معلوما.

– الشريك وكيل أمين عن شريكه ويجوز له أن يقوم بكل ما تطلبه طبيعة العملية والنشاط من تصرفات البيع والشراء سواء كان آجلا أم عاجلا.

– يمكن فسخ الشركاء عقد الشركة ،ذلك أن عقد الشركة مثل عقد الوكالة، إذ أنه عقد غير لازم، ويكون بعد اعلام الشركاء الاخرين وبعد موافقة القضاء، وعدم الاضرار بمصلحة أطراف عقد الشركة.

2-المضاربة:

تعريفها: هو اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما فيه المال ويبذل الآخر فيه الجهد والعمل في الاتجاه به، على أن الربح ان حصل على حسب ما يشترطان من البداية بينهما من النصف والربع والثلث وغيرهما، والخسارة تكون على رب المال ويكفي العامل خسارته بجهده المبذول، فليس من العدل أن يخسر العامل أكثرمن جهده من غير تقصير منه أو اهمال.

وصورة المضاربة الحديثة في الأعمال المصرفية الإسلامية.أنها عقد اشتراك بين أرباب رأس المال، وبين أهل الخبرة في الاستثمار، فيقدم رب المال ماله، ويقوم المضارب بالاستثمار[2].

ودليله في القرآن قوله تعالى "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"[3].

---

[1] حكيم حمود فليح ساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية،ط1، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019،ص ص109-110-111.

[2] محمود عبد الكريم احمد رشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،ص 41.

[3] سورة المزمل، الاية20.

شروط المضاربة:

والشروط الخاصة بصحة عقد المضاربة، فهي متعلقة برأس المال، والعمل، والربح وتفصيلها على النحو الآتي[1]:

شروط رأس المال:

- أن يكون نقدا من الدراهم، أو الدنانير، ولا تصح بعروض التجارة عند الجمهور.
- ان يكون معلوم العين والمقدار
- أن يسلم رأس المال إلى المضارب

شروط العمل:

- ان يكون العمل بقصد تنمية المال
- ان يكون العمل من اختصاص المضارب
- عدم تضييق رب المال على العامل في عمله

شروط الربح:

- ان يكون مقداره معلوما بنسبة معينة لكل من صاحب المال والعمل
- ان يكون هذا المقدار جزءا شائعا من الربح، لا من رأس المال
- ان لا يكون نصيب رب المال أو المضارب مقداره محددا من الربح

3-المزارعة:

تعريفها: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكا وهي تعني الشركة في المزرع وهو عقد مشاركة إسلامي بين صاحب الأرض والمزارع، يتعهد بمقتضاه الزارع على العمل في الأرض، ويحدد نصيف كل منهما من الناتج بنسبة شائعة.

مشروعية المزارعة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بمشروعية عقد المزارعة مستدلين بما يلي[2]:

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم:" عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع فكان يعطي أزواجه مائة وسق تمر وعشرون وسق شعير فقسم عمر خيبر فخير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع لهن من الماء والأرض أو يمضي لهن فمنهن من ختار الأرض ومنهن من اختار الوسق وكانت عائشة اختارت الأرض"

[1] محمد احمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان "التمويل الإسلامي- ماهيته-صيغته- مستقبله" رام الله فلسطين، 2014، ص7-8.

[2] محمود عبد الكريم أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره،ص150، 151.

وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر أعطاها على النصف"، وهناك روايات كثيرة للحديث، تدل على جواز المزارعة ومشروعيتها، ولقد عمل الصحابة مزارعة ولم ينكر مشروعيتها أحد منهم فاعتبر إجماعا"

شروطها:

- أن يكون الحاصل من الزراعة بين الشريكين لا يختص به أحدهما الآخر
- أن تكون شركتهما بالاتفاق على كيفية توزيع العائد
- تحديد مدة المزارعة حيث تكون كافية لإتمام الزرع فيها
- أن تكون الأرض صالحة للزراعة
- ممارسة الزرع ومعرفة صلاحية الأرض الزراعية

4 – المساقاة:

تعريفها: تعرف المساقاة على أنها" عقد على مؤونة نمو النبات بقدر، لابد من غير غلته، لا بلفظ بيع او ايجار أو جعل ،وصورتها أن تعقد شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عن من ينميه، والآخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق[1].

مشروعيتها من السنة:

ما رواه البخاري في صحيحه:حدثنا بن إسماعيل ثنا جويرية بن أسماء، عن نافع عن عبد الله–رضي الله عنه قال:" اعطى رسول لله صلى عليه وسلم خيبر اليهود، ان يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها"[2].

5 – المغارسة:

تعريفها: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طلب ثاني ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما[3].

[1] الهام يحياوي، بوكميش، لعلى بوحديد ليلى، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد38 ،2016، ص571.

[2] اخرجه محمد ابن إسماعيل البخاري في صحيحه، في كتاب الشركة، باب مشاركة الذمي والمشركين،ج3،رقم الحديث2499.

[3] نور الدين بن بلخير، عكرمة مولاي أحمد، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار،2019ص14.

مشروعيتها: يرى الجمهور عدم جواز هذا العقد لكثرة الجهالة الناتجة عن انتظار الشجر وللاشتراك في الأرض[1].

أما المالكية فقد أجازوها بالشروط التالية:

– أن يغرس فيها أشجارا ثابتة الأصول، كالزيتون أو الرمان أو التين، ولا يجوز زراعة الأشجار غير الثابتة مثل دوار الشمس أو البقول وأمثالها.

– أن تتفق أصناف الأشجار في مدة ثمرها، وذلك ليصبح بالإمكان حصول كل طرف على حصته.

– أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق الإثمار.

– أن يكون نصيب العامل من الأرض والشجر معا.

– أن لا تكون الأرض موقوفة.

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية

1–عقد المرابحة

تعريفها: تعني امتلاك المصرف للسلعة حال صدور الأمر بالشراء ونية السداد وفق ترتيب حقيقي لنقل الملكية والتسليم للمتعامل بعقد المرابحة آخر. فأمر الشراء هو عقد الأول المبرم بين المصرف والمورد.

ويجب ان تكون السلعة محددة المواصفات ومعلوم سعرها الأصلي بدقة وأمانة، ومن تم يقوم المصرف بيعها للعملاء[2].

وفي القرآن الكريم تبت مشروعيتها بدليل جواز البيع في قوله تعالى" ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم"[3].

شروط المرابحة:

لكي تقع المرابحة صحيحة لابد لها من توافر الشروط الآتية[4]:

– بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها.

– بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمرة السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص –ص،254–255.

[2] عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات في اطار كيف يتعامل ويستفيد الافراد والمؤسسات الاقتصادية من المصارف الإسلامية، دار الكتب الوطنية ليبيا، ص–ص46–47.

[3] سورة البقرة، الاية198.

[4] نور الدين بن بلخير، عكرمة مولاي أحمد، مرجع سبق ذكره،ص13.

– بيان سعر السلعة الأصلي وما تم إضافته عليها من تكلفة، كنقل وتخزين وضرائب.

– بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري وكيفية نقل ملكيتها من قبل البائع، وأن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود.

2– الاجارة.

تعريفها: عرف الفقهاء الإجارة بتعريفات مختلفة مضمونها يدل على أن الإجارة هي:عقد على منفعة معلومة مقصورة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم[1].

دليله في القرآن الكريم قوله تعالى" قالت احداهما يا ابت استأجره ان خير من استأجرت القوي الأمين"[2]

وقوله تعالى:" فوجدا فيها جدار يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا"[3].

شروط الاجارة

هناك شروط عدة ضابطة وحاكمة لعقد الاجارة هي[4]:

– ان تكون المنفعة مباحة شرعا.

– ان تكون المنفعة معلومة عند التعاقد علما تنتفي معه الجهالة المؤدية إلى النزاع.

– ان تكون المنفعة مقدورة التسليم بالقدرة على تسليم محلها وهو العين المؤجرة لذلك لا تصح إجارة العين المرهونة والدابة الضالة.

– الا يكون بمحلها عيب يحل بالانتفاع او يمنعه.

– سلامة العين المؤجرة عند حدوث عيب يخل بالانتفاع بها.

3– السلم

تعريفها: نوع من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات ويعجل فيه بثمنها، بغية تمويل البائع من قبل المشتري، بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة[5].

مشروعيتها: وفي قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنو إذا تداينتم إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله[6].

---

[1] عبد الله حسين الموجان، عقد الاجارة في الشريعة الإسلامية على طريقة السؤال والجواب،ط1، شركة كنوز المعرفة، 2001،ص– ص،7–8.

[2] سورة القصص الآية 26،27.

16– سورة الكهف الآية 77.

[4] احمد محمد نصار ،مرجع سبق ذكره،ص10.

[5] عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية ،مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013، ص392.

[6] سورة البقرة،الاية282.

شروط السلم:

هناك عدة شروط منها[1]:

- لا يجوز إجراء عقد السلم كل سلعة مباحة.

- لا يجوز تقديم عربون قبل اجراء التعاقد، بل يجب سداد كامل المبلغ عند التعاقد
- يمكن تأخير سداد الثمن لمدة ثلاثة أيام اذا تم الاتفاق على ذلك
- يجب أن تكون السلعة محددة الصفات والمعالم والكمية.
- يجب أن يذكر مكان التسليم في عقد السلم.
-يجب أن يتم تحديد أجل عقد السلم، والذي يلزم البائع بتسليم السلعة المتعاقد عليها عند حلول أجل العقد.
- لا يجوز للمصرف أن يبيع بالسلم سلعة اشتراها بالسلم.
- يمكن أن يوكل المصرف بائع السلعة لاستلامها بدلا من حلول أجل التسليم.

4- الإستصناع.

تعريفه: هو عقد بين طرفين، يقوم أحدهما بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر. على أن تكون الموارد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع وهو طالب الصنعة، إلى الصانع وهو البنك[2].

مشروعيته: الإستصناع مشروع بالسنة، فقد استصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ختما ومنبرا، وأجمع الناس على الإستصناع منذ عهد النبوة حتى يومنا هذا، وقد أجازه الأحناف استحسانا، بينما ألحقه فقهاء المذاهب الأخرى بالسلم واعتبره المالكية أحيانا صورة البيع[3].

شروط الإستصناع

تتمثل شروط الإستصناع فيما يلي[4]:

- ان يكون المستصنع معلوما، وذلك بأن يحدد العاقدان عند التعاقد صفات المستصنع تحديدا، وافيا مزيلا للجهالة والغرر ومانعا للتنازع عند التسليم، وذلك بذكر جنس الموضوع ونوعه وقدره وصفاته وكل ما يختلف الثمن باختلافه.

- أن يكون الإستصناع عينا موصوفة في ذمة الصانع، وعليه فلا يصح أن يكون المستصنع عينا معينة

---

[1] سيف هشام صباح فخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا،2009،ص13.

[2] حسين بورغدة، درحمون حنان، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، العدد16، جامعة سطيف1، الجزائر،2016 ص219.

[3] محمود عبد الكريم احمد رشيد، مرجع سبق ذكره ،ص234.

[4] حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، ط1، دار الميمات للنشر والتوزيع الرياض، السعودية، 1011، ص-ص،487-488 .

– أن يكون المصنوع مما تدخله الصنعة وعليه يجوز عقد الإستصناع في الأشياء الطبيعية التي لا تدخلها الصناعة.

– أن تكون الموارد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع لا من المستصنع.

– تحديد ثمن الإستصناع عينا وعددا.

– تحديد مكان تسليم المستصنع اذا لم يكن سليم محل التعاقد.

– تحديد أجل أو آجال تسليم المستصنع.

5– القرض الحسن:

تعريفه: وهو عقد بين طرفين احدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة في رأس المال. إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام. وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد، فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء[1].

مشروعيتها: من القرآن الكريم: "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط إليه ترجعون"[2].

ثالثا: الزكاة

تعريفه: هي التعبد لله تعالى، بإخراج جزء واجب شرعا، في مال معين، لطائفة أو جهة مخصوصة[3].

الزكاة فريضة من فرائض الدين. وهي ركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، ونقل الاجماع على ذلك" ابن حزم، وابن رشد وابن قدامة والنووي

شروط الزكاة:

شروط وجوب الزكاة، تتمثل فيما يلي[4]:

– أن يكون المال مملوكا ملكية تامة للمكلف بأداة الزكاة

– أن يكون المال ناميا أو قابلا للنماء حكما

– أن يصل المال للنصاب الشرعي

– الأموال والمعادن وعروض التجارة(85جرام ذهب عيار 24قيراط أو 96جرام ذهب عيار 21قيراط)

– الزروع والثمار: خمسة أوسق، أي ما يعادل 653كيلوا جرام

– الأنعام(البقر والغنم والابل) حسب العدد

[1] عبد الحميد بوشرمة، سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع،2010،ص310.

[2] سورة البقرة، الاية 245.

[3] علوي بن عبد القادر السقاف، ملخص فقه الزكاة، القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية ص2.

[4] حمد فاروق الشيخ، ملخص أحكام الزكاة، جمعية الاصلاح لجنة الاعمال الخيرية،ص1.

– الركائز: وهو ما يستخرج من المعادن من باطن الأرض وزكاته الخمس20%
– أن يكون المال خاليا من الدين الحال. أي أن تطرح منه الديون الحالة
– ان يمر على ملكية المال عاما كاملا من وقت وصوله النصاب ماعدا زكاة الزروع والركائز

رابعا: الوقف

تعريفه: تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة ومما يقوي هذا التعريف لفظها ومعنى كونه مأخوذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لعمر بن الخطاب حين استشاره في أرض له "أحبس أصلها وسبل ثمرتها"[1].
وهي أيضا حبس العين عن أن تملك لأحد من العباد. والتصدق بمنفعتها وهي ابتداء وانتهاء، أ وانتهاء فقط[2].

ومن النصوص الشرعية الداعية إلى الوقف هي:
من القرآن الكريم:" يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون" [3]والتحبيس هو اعظم أنواع الخير الذي أمرت به الآية. لأنه يطول نفعه ويكثر المستفيدين منه.

خامسا :التأمين الإسلامي التكافلي.

تعريفه: هو نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو افراد يتعهدون على وجه التكافل بتعويض الاضرار التي تلحق بأي منهم عن تحقق المخاطر المتشابهة، وهؤلاء هم المساهمون في تحمل المخاطر لهم في المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر[4].
أو هو عمل مجموعات من الناس على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث من خلال تعاون منظم. ونموذج التأمين يقوم على وجود طرفين هما المشترك وشركة التأمين.

مشروعيته: يعتبر التأمين التكافلي جائزا شرعا باتفاق جميع الفقهاء ويتأكد ذلك من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية وهي كالتالي[5]:
من القرآن الكريم: لقوله تعالى" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان "[6].

من السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه:

---

[1] احمد الريسوني، الوقف الإسلامي مجالاته وأبعاده،ط1،دارالكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2014،ص14.
[2] عبد الجليل عبد الرحمان عشوب، كتاب الوقف،ط1، دار الافاق العربية، القاهرة، 2000،ص9
[3] سورة ال الحج، الاية 77.
[4] سامية معزوز، التأمين التكافلي الإسلامي، عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية، العدد44، مجلد أ، ديسمبر 2015، جامعة قسنطينة، الجزائر،ص51.
[5] نفس المرجع،ص52.
[6] سورة المائدة، الآية 2.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة"

وروى البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا".

حيث أن كل من الاية الكريمة والحديثين الشريفين يحثان على التعاون في مختلف المجالات

عدم الحاجة إلى وجود رأس مال عند إنشائها:

لا وظيفة لرأس المال في التامين التكافلي، فالأصل أنه يؤسسه عدد كبير من الأعضاء لمواجهة أخطار معينة يتم الاتفاق فيما بينهم على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم وعليهم جميعا وتعتبر هذه الخاصية نتيجة حتمية لوجود خاصية اتحاد المؤمن والمؤمن عليه.

التأمين التكافلي من عقود التبرع: يعتبر المبلغ الذي يدفعه المنشأ من بمثابة تبرع لمن يلحقه الضرر، فالتامين التكافلي من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على درء المخاطر والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نشوء الخطر

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة نقطة انطلاق متزامنة للبيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات ان تعمل جاهدة جعل سكان العالم اكثر وعيا واهتماما بالبيئة والمشاكل المتعلقة بها ،لامتلاك المعرفة والأساليب وإيجاد حلول للمشاكل الراهنة، ولذلك يستوجب تحقيق تنمية مستدامة وضع العديد من الاستراتيجيات المتكاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف الى تحقيق السلم والأمن والحد من الفقر والبطالة وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنمو السكاني وكل ما يتوافق واحتياجات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظين هما: التنمية والمستدامة

التنمية لغة: هي مصدر من الفعل "نمى" يقال: انميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا[1].

اصطلاحا: ويعني الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. هناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية. فالنمو يشير على التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية فهي العملية المقصودة التي تسعى إلى احداث النمو بصورة سريعة في اطار خطط مدروسة، وفي حدوث فترة زمنية معينة[2].

المستدامة. لغة: المستدامة مأخودة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي طلب دوامه[3].

اصطلاحا: أصبحت الاستدامة من الأولويات الرئيسية في الاستراتيجية المعتمدة من قبل اغلب المنظمات في قبل اغلب المنظمات في القرن الواحد والعشرون، لما لها من تأثير بعيد الأمد على نجاح المنظمة وتوافقها مع المتطلبات التي تفرضها عليها بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر[4].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، ص341

[2] إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996،ص59

[3] منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009، 2016،ص33

[4] ثامر البكري، خالد بني حمدان، الاطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركةHP في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 9، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد، الأردن،2013،ص4

مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام:

على الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة إلا أنه ليس بالمفهوم الجديد على الإسلام والمسلمين. فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الانسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا. فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمرارها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعني بالنواحي المادية جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها وإنما تمتد الى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الثانية، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات.

وهكذا، فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الانسان في كل عصر وأن يكون له نصيب من التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن، والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الانسان ندا للطبيعة، ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا بها، محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف، وبلا افراط ولا تفريط[1].

مفهوم التنمية المستدامة:

الاستدامة تعني مفردات التنمية النمو المسؤول أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئة مع الاحتياجات الاقتصادية للناس، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث وتغير المناخ ومن هنا تعددت تعريفات التنمية المستدامة، ونذكر منها التعريفات التالية:

– وفي تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية حاجاتهم[2].

– وعرفها مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها" تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصاد يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحتفظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة[3].

---

[1] فتيحة قشرو، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة–حالة الجزائر–، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20_21ما ي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص–ص،4–5.

[2] عدنان غانم، مطانيوس مخول، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد25، العدد2،دمشق2009، ص38

[3] الهام يحياوي، بوكميش لعلى، بوحديد ليلى، مرجع سبق ذكره ،ص560

– التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات[1].

– والتنمية المستدامة هي عملية تراكمية ممتدة الزمان والأجيال وصولا إلى مستقبل آمن، وهي تقوم على ثلاثة مكونات متفاعلة ومتكاملة هي النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة[2].

– والتنمية المستدامة هي تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ، دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة[3].

– وعرفها edward borbir بأنها ذلك النشاط الذي يؤذي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي[4].

– من خلال كل التعريفات أمكننا القول أن التنمية المستدامة هي توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

– طويلة المدى، اذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي، كما أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية[5].

---

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها– ابعادها– مؤشراتها،ط1،الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص

[2] رشيدة زاوية، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد20، العدد1، الرقم30، غرداية،2019،ص10

[3] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الهندسية، المجلد25، العدد الأول، 2009،ص

[4] عمارعماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2008،ص3

[5] سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، مرجع سبق ذكره،ص98

– التطوير والتغير وذلك من خلال الاستمرارية والتحديد وكون التطوير والتغير يعتبران من أهم الخصائص التنمية الاقتصادية ومفهوم التغيير في التنمية يكون من مستوى إلى مستوى أفضل منه، والتنمية دائما تعني التحسن والرقي، بينما التغيير قد يكون للأفضل أو للأسوء.[1]

– التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحياة الحاصلة للمجتمع كما أن عناصرها لا يمكن الفصل بينهما، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الخاصة الكمية والنوعية لها[2].

– والتنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، اذ تتخذ من البعد الزمني أساس لها فهي تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعة المتاحة[3].

– شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وانما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وانما أيضا بالحفاظ على التوازن النسبي[4].

المطلب الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

– تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة كما يجب تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها. وتوجيهم للمشاركة الفاعلة لاتخاذ القرار في اعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة[5].

– تحقيق استغلال واستخدام العقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية هي موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، ولهذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني[6].

---

[1] يحي غالب، حسن نصر الله، أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين،2017،ص64

[2] نور الدين قالقيل، حكومة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل الجزائر شهادة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة باتنة1، الجزائر ،2018،ص26

[3] نورة بن وهيبة، إشكاليات التنمية المستدامة على المستوى مؤسسات القطاع العام المؤسسة الجزائرية نموذجا: من الإشكاليات إلى الحلول، مجلة مدارات سياسية، المجلد1، العدد1، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر ،جوان2017،ص46

[4] فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016،ص57

[5] جيلالي بن حاج، مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، ص155

[6] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد16، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر2016،ص301

– ضمان الامداد الكافي بالمياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف التنمية المستدامة لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه[1].

– احداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع ويجب أن يكون هذا التغيير بطريقة إمكانية كما تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يتم تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[2].

– كما يعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول إلى احداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها، وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي وذلك من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، كما أنه كلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني[3].

– ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الرسائل بما يحقق ويخدم المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له آثار سلبية على المجتمع[4].

– زيادة عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير عبر تهيئة بيئة تنظيمية واعتماد سياسات تشجيع الابتكار التكنولوجي في القطاعين الخاص والعام ويتحقق هذا عبر حوافز ملائمة ودعم تلقائي للبحوث[5].

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها احراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة والتي تسعى إلى تحقيق أهداف أساسية البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي والمؤسساتي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي.

[1] سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد6،العدد2،جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف الجزائر،2019،ص132

[2] ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، العدد26، جامعة البليدة، الجزائر2010،ص7

[3] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، العدد26، جامعة البليدة، الجزائر،2010،ص7

[4] رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2018،ص9

[5] علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة، جزء من متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء،2009،ص60

البعد الاقتصادي:

ان البيئة والسلوك الاقتصادي يحتاج للتنظيم على المدى البعيد بحيث يجب أن تنسجم مع المتطلبات اللازمة لتحقيق أنظمة مالية مستقرة، كما يجب الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار قيمة النقد وهذا ما يستدعي منع حصول التضخيم، ويجب الابتعاد تماما عن سياسة الوقوع في ديون جديدة كما يجب أن يتوزع الانفاق المالي على الأجيال جميعها ولا تقتصر على جيل واحد فحسب. واستخدام المصادر بطريقة كفؤة فالدولة هي المسؤولة عن إدارة وصيانة المصادر ويجب أن تنفذ بكفاءة عالية، ويتم ذلك من خلال استهلاك الحد الأدنى من مصادر الثروات وبنفس الوقت أوسع وأشمل لأهداف الخدمات اللازمة كما يجب أن يتناسب مقدار الضرائب التي يتوجب على المواطن وأرباب العمل ودفعها مع قدراتهم المالية، بحيث يراعي عدد فرضها ألا تؤدي إلى تراجع أو تخفيض القدرة على الإنتاج والعمل[1].

البعد الاجتماعي:

ويشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وكذلك تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معابر الأمن وكذلك احترام حقوق الانسان.

ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها لذا يمكن القول عنها بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. ومعناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم حتى يمكنهم على نحو منتج وخلاق. مع كفالة توزيع الثمار النمو الاقتصادي وإعطاء لكل فرد فرصة للمشاركة فيها، كما أن أكثر أشكال المشاركة كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[2].

البعد السياسي والمؤسساتي:

ان الحديث عن البعد السياسي والمؤسساتي للتنمية يقودنا إلى الحديث عن البيئة السياسية العامة أو النظام السياسي ونظام الحكم الذي يضم المؤسسات الحكومية، والذي يحدد السياسة العامة للمجتمع كما يوفر لها الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات العامة للمجتمع كما يوفر لها الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات وفق للفلسفة السياسية فهناك من يرى أن النظام السياسي هو مجموعة مؤسسات سياسية وبالذات المؤسسات الحكومية والتي يوكل لكل منها مجموعة من المهام تقوم بها في حدود استقلالية معينة، في حين عالمنا الراهن، خاصة في المتقدم منه. فقد

[1] نجي محي الدين ماخوس، التنمية المستدامة كمفهوم تطبيقي في التخطيط العمراني، مدينة حمص "نموذجا"، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة البحث، سوريا، 2011،ص34،33

[2] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013،ص36،35

أصبح النظام السياسي يشير إلى مجموعة التفاعلات والعلاقات التي تربط بظاهرة السلطة والقائمون على ممارستها إضافة إلى الإطار المنظم لها[1].

البعد البيئي:

- وهو البعد الذي يهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الانسان والبيئة كما أنها تدعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خللا في التوازن البيئي ومنع استنزاف الانسان لموارد البيئة، وذلك حتى لا يؤثر القيام بذلك على مستقبل التنمية في المجتمع كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة تنمية الموارد الغذائية والوقود.
- صيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية والذي قد يكون من شأنه احداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.
- ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الاقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي وذلك حتى يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الاضرار بها[2].

البعد التكنولوجي:

فالبعد التكنولوجي هو بعد مهم في التنمية المستدامة والذي يعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفا، وتكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد (بترول وفحم) وتسرع في استحداث موارد الطاقة المتحددة[3].

[1] عفيف عبد الحميد ،فيصل لوصيف، واقع التنمية المستدامة في الجزائر بين التشريع والاستغلال الأمثل للموارد، ماجيستير إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر، ص،193

[2] مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص105

[3] جيلالي بن حاج، مغراوة فتيحة، مرجع سبق ذكره،ص159

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.

جرت عدة محاولات لتقديم مؤشرات تستخدم لقياس التنمية المستدامة من جانب جهات متعددة ولا سيما الهيئات الدولية التي تولي اهتمام بمفهوم التنمية المستدامة مثل هيئة الامم المتحدة، منظمة التعاون الدولي، البنك الدولي، وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، لذلك هناك عدة مؤشرات تعتمد لقياس التنمية المستدامة نذكر ما يلي [1]:

– **المؤشرات الاقتصادية:** تعكس هذه المؤشرات تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ومن اهمها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي، إجمالي المساعدات الدولية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي.

–**المؤشرات الاجتماعية:** وتتمثل هذه المؤشرات في معدلات البطالة، الفقر، النمو السكاني، معدل التعليم والوعي العام والتدريب، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية مؤشر توزيع الدخل، مؤشر السكن والامن الاجتماعي وغيرها من المؤشرات.

–**المؤشرات البيئية:** وتقوم هذه المؤشرات برصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية ومن بين هذه المؤشرات نجد تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية، مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، استخدام الاسمدة، مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للأراضي، الاراضي المصابة بالتصحر، مجموع السكان في المناطق الساحلية، حماية نوعية موارد المياه العذبة.

–**المؤشرات التكنولوجيا:** وهي ترتكز على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها اجراء المقارنة بين دول العالم من حيث القدرة التكنولوجيا، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الامكانات التكنولوجيا.

–**المؤشرات السياسية:** هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد، والذي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وألياته المتمثلة في درجة الثقافة، المشاركة والمساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد وحرية الاعلام، اللامركزية واستقلالية السلطة القضائية، احترام حقوق الانسان.

[1] خديجة سعيدي، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر –بنك البركة نموذجا–، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 01،العدد06،السنة 2017،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،الجزائر، ص 182.

المطلب الرابع: العلاقة بين التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة.

هناك علاقة بين التنمية المستدامة والتمويل الاسلامي وهي علاقة طردية، فهذه العلاقة تساهم وبشكل فعال في التقليل من ظاهرة البطالة والفقر فهي تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الافراد والتقليل من تكاليف الانتاج، وتساهم صيغ التمويل الاسلامي بشكل فعال في تحقيق الابعاد المتكاملة للتنمية والتي تهدف بدورها إلى استدامة سبل المعيشة وتحسين نوعية الحياة البشرية واشباع حاجات الاجيال المستقبلية وهو أهم هدف من أهداف التنمية المستدامة.

حيث يمكن توضيح العلاقة كذلك من خلال الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[1]:

1- زيادة إنتاجية العامل وتحقيق عوائد مناسبة:

يمكن لصيغ التمويل بالمشاركة القيام بهذا الدور من خلال إتاحة المناخ المناسب لأصحاب المهارات والكفاءات والحرف وأصحاب الدخل المحدود لإثبات قدراتهم وامكانياتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد، والدخول في شراكات مع شركات صغيرة قائمة لديها فرصة لتحقيق توسع ونجاح وتحتاج إلى تمويل للتوسع في نشاطاتها الناجحة ،وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للقيام بهذه المشاريع عن طريق البنوك، فدخول البنك طرفا في عملية دراسة هذه المشاريع والتأكد من فرصها في النجاح، وتقديم الارشاد والتوجيه والنصح ومتابعتها بشكل مستمر، بدلا من ممارسة سياسة الاقراض والاهتمام بسداد المديونية، فاستخدام هذه الصيغ الاستثمارية معيار الربح بدلا من معيار الفائدة يعتبر تحفيز إضافي لهذا المستثمر من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من هذا المشروع لزيادة دخله وارباحه.

2- توسيع قاعدة المنتجين وتوفير مناصب الشغل واستئصال الفقر:

إن صيغ التمويل بالمشاركة من خلال العمل في إتاحة التمويل لأصحاب الكفاءات والحرف لإنشاء مشاريعهم عن طريق الشراكة بين الأطراف الثلاث المستثمر والمودع والبنك كوسيط، وهذا ما يؤدي إلى حد من سيطرة واحتكار أصحاب الدخول المحدودة وذوي الكفاءات والحرف للحصول على التمويل الميسر وذلك بهدف توسيع قاعدة المنتجين والاسهام بفعالية في استثمار الطاقات البشرية العاطلة لصالح المجتمع.

3- العدالة الاجتماعية في توزيع والارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا:

يمكن القول رغم انتشار ملكية المشروعات، إلا أن الجزء الاكبر من المشاركين الصغار لا يقدرون على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، أو لا يرغبون في ذلك، مما يتسبب في تركيز الثروة في أيدي قلة من الأفراد في المؤسسات الكبيرة، لذلك يقترح بعض المفكرون أن تكون المؤسسات السائدة في الاقتصاد الاسلامي هي مؤسسات

[1] سارة بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 101، 102.

ذات الحجم الصغير أو المتوسط، أما المؤسسات الكبيرة فيجب أن لا تسمح بها إلا في وقت الحاجة، حيث تكون لها رائدة اجتماعية كبيرة، وعلى الدولة في هذه الحالة أن تتدخل بفعالية لحماية مصلحة الجماعة ولضمان عدم استغلال ضخامة تلك المؤسسات لأجل قضاء مصالح خاصة، لذا وجب الاهتمام والسعي إلى توسيع قاعدة المنتجين عن طريق إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع أصحاب الكفاءات ذوي الدخول المحدودة والذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لإنشاء مشاريعهم، ولكن يملكون القدرة والخبرة والكفاءة على إنشاءها وإدارتها، من خلال توفير الدعم والتمويل المالي لهم.

4- تحقيق التكافل الاجتماعي:

يعتبر التكافل الاجتماعي دعاية في كيان المجتمع، وأنه أصل من أصوله، إذ يعمل على تحقيق الحماية للمال العام والخاص، والذي يتضح من خلال أحكام عديدة تتعلق باكتساب المال وتنميته وترشيده، ومما لا شك فيه فإن التمويل من أهم ما يهدم هذا التكافل، فالفائدة تحول المودة والتعارف والتألف إلى ضغينة وحقد بين المقرضين لما تتميز به من أنانية واستغلال للعمال، ويكون مصلحة الطبقات الغنية المقرضة مناقضة لمصلحة الطبقات الفقيرة، وهذا ما يؤدي إلى تفكيك وتشتت المجتمع وانتشار العداوة والبغضاء داخل المجتمع الواحد، وهذا ما يعيق تحقيق التنمية المرجوة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة.

من جلال هذا المبحث سيتم استعراض بعض الدراسات التي تناولت صيغ التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة.

المطلب الاول: الدراسات المحلية.

الفرع الاول: دراسة سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف 2018.

وهي عبارة عن مقال بعنوان التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

حيث ارتكزت هذه الدراسة على توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة، وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين التنمية المستدامة والتمويل الاسلامي، حيث أن التمويل الاسلامي من خلال صيغه المختلفة ساهم بشكل فعال في التقليل من ظاهرة البطالة والفقر، فهي تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الافراد والتقليل من تكاليف الانتاج، حيث أن هذه الصيغ ساهمت بشكل فعال في تحقيق الابعاد المتكاملة للتنمية والتي تهدف إلى استدامة سبل المعيشة وتحسين نوعية الحياة البشرية واشباع حاجات الاجيال المستقبلية وهو أهم هدف تسعى إليه التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: دراسة سعيدي خديجة 2017.

هي عبارة عن مقال بعنوان صيغ التمويل الاسلامي كألية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 1 ،العدد 6، السنة 2017، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة دور التمويل الاسلامي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على بنك البركة الجزائري نموذجا ومختلف الصيغ التمويلية التي يعتمدها في تحقيق الاستدامة بالجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن البنوك الاسلامية وصيغها التمويلية لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة بكل ابعادها.

-إن صيغ التمويل الاسلامية متنوعة وتتميز بالمرونة العالية في تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية.

-تعد البنوك الاسلامية الاكثر قدرة على تحقيق التنمية مقارنة بغيرها من البنوك التقليدية ،وذلك لاعتمادها على قيام مشاريع حقيقية من خلال الصيغ التمويلية المختلفة المستخدمة فيها وليس مجرد الاقراض والاقتراض كما هو الحال في البنوك الاخرى.

وقدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات اهمها:

-على البنوك الاسلامية التوسع أكثر في صيغها خاصة المضاربة وصيغ التمويل الزراعي من أجل مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية المستدامة.

-ضرورة التعاون بين البنوك الاسلامية بين الدول الاسلامية لإنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة مما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

الفرع الثالث: دراسة بن عزة إكرام، بلدغم فتحي ،2019.

وهي عبارة عن مقال بعنوان أثر تطبيقات التمويل الاسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية (دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر) ،مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16مكرر جانفي 2019.

استهدفت هذه الدراسة التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية وأثر التمويل الاسلامي عليها حيت توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن البنوك الاسلامية تقدم منتجاتها المصرفية ولكن عروضها تلقى وتواجه العديد من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية لنشاطها.

-ابرز العقبات هو غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الاسلامية بالنظام النقدي الجزائري.

وقدم الباحثان مجموعة من التوصيات أهمها: -تفعيل دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار المباشر في كل المجالات التنموية.

-ضرورة إنجاح دور البنوك الاسلامية في الجزائر عن طريق اعتبار خصوصية المصارف الاسلامية من حيث عدم التعامل الربوي وتنظيم العلاقة بين المصارف الاسلامية والبنك المركزي الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية (باللغة العربية)

الفرع الاول: دراسة رويدة أيوب المنشني، مآب معاوية ناشف، 2018.

وهي عبارة عن ورقة عمل بعنوان دور المصارف الاسلامية في التنمية المستدامة، مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

-المصارف الاسلامية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي وذلك من خلال قيامها بجمع الزكاة والوقف وتقديم القرض الحسن والقيام بالعديد من الانشطة الاجتماعية.

-تتميز المصارف الاسلامية بمراعاة البعد الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال منح التمويلات للمشروعات الاستثمارية والتي بدورها تعمل على تحفيز الاستثمار وزيادة الانتاج والقضاء على البطالة.

-أن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الاسلامية تؤدي إلى دعم عملية التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات الفائدة الحقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها.

وقد جاءت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

-العمل على تعزيز مكانة المصارف الاسلامية في المجتمعات.

-زيادة اهتمام المصارف الاسلامية بعمل الصناديق الخاصة للوقف التي تمكن من خلالها للمحسنين وقف أموالهم وعمل الخير.

-زيادة تفعيل دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي عن طريق عدة صيغ كالمضاربة والمشاركة والاجارة وغيرها.

-اهتمام المصارف الاسلامية ومراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية.

الفرع الثاني: دراسة منير سليمان الحكيم 2003.

وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة -دراسة لدور العقود الاسلامية في التمويل -الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2003.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العقود التي تجريها المصارف الاسلامية والتي تتناسب مع المشروعات الصغيرة وتوضيح الفرق بين الصيغ الاسلامية والصيغ الربوية وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود.

وقد توصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن لجوء المشروعات الصغيرة إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الاسلامية أفضل من لجوءها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية ،وذلك لما توفره الصيغ الاسلامية من الاستقرار والمرونة وتحقيق الارباح للمشروعات الصغيرة.

المطلب الثالث: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة والقيمة المضافة.

بعد التطرق للدراسات السابقة منها المحلية ومنها الاجنبية سنحاول من خلال هذا المطلب المقارنة بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: من حيث المنهج.

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا ما تشابهت فيه الدراسات السابقة مع دراستنا.

وهناك من اختلفت وذلك لاعتمادها على مناهج اخرى تتماشى وطبيعة كل دراسة.

الفرع الثاني: من حيث مكان الدراسة والمتغيرات.

في هذا الفرع سنحاول المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية من حيث مكان الدراسة ومن حيث المتغيرات:

أولا: من حيث مكان الدراسة.

اتفقت دراستنا الحالية مع بعض الدراسات المحلية حول مكان الدراسة، حيث اعتمدنا في دراستنا على مصرف البركة – الجزائر – أما الدراسات العربية اعتمدت على البنوك الاسلامية الرائجة.

ثانيا: من حيث المتغيرات.

هناك تشابه بين البعض من الدراسات السابقة ودراستنا الحالية من حيث متغيرات الدراسة وذلك لتناول العديد من الباحثين لموضوع التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة، كما اخلفت بعض الدراسات عن دراستنا وذلك لاعتمادها على المتغيرات المتمثلة في البنوك الاسلامية والتنمية الاقتصادية، أو التمويل الاسلامي ودوره في تمويل الاستثمار.

الفرع الثالث: القيمة المضافة.

القيمة المضافة تتجلى في الوقوف على حقيقة التمويل الإسلامي في الجزائر واهم مؤسساته المصرفية المعتمدة وذلك من خلال التركيز على ابراز مساهمة بنك البركة في دعم برامج مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل، وقد تبين من خلاله أن أساس التعامل في المصارف الإسلامية من خلال صيغها التمويلية المختلفة هو الابتعاد عن التعامل بالربا المحرمة شرعا، وأن التمويل الاسلامي أخد من فقه المعاملات مما يجعله مشبعا بالمبادئ الشرعية، وأن التنمية في الاسلام تقوم على الجوانب الاقتصادية فقط وإنما الجانب الروحي كذلك فهي تشمل جميع جوانب الحياة ومن أهدافها تنمية المجتمعات وتطويرها، حيث أن التمويل الاسلامي تربطه علاقة وثيقة بالتنمية المستدامة وذلك من خلال مختلف صيغه التمويلية المختلفة التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع.

الفصل الثاني

دور للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

تعتبر التنمية المستدامة في الجزائر من بين المواضيع الهامة التي تسعى إلى تحقيقها مثلها مثل أي دولة أخرى، وقد اعتبرت التمويل الاسلامي أحد أنجع الطرق لتحقيقها، وحيث سنعرض في هذا الفصل دور صيغ التمويل الاسلامي المعتمدة في بنك البركة الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لكون بنك البركة هو أول بنك إسلامي في السوق المصرفية الجزائرية لمطابقة أعماله للأحكام الشرعية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة واقع كل من التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة وكذا مساهمة بنك البركة الجزائري من خلال صيغه المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

حيث قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:واقع التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني:دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة في الجزائر.

نهدف من خلال المبحث إلى توضيح واقع التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال بيان النظام القانوني لعمل المصارف الاسلامية، وكذا واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال إبراز أهم البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول:واقع التمويل الاسلامي (الصيرفة الاسلامية) في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر والمناخ التشريعي لها وأهم المعوقات التي تعيق سير نشاطها.

الفرع الأول : نبذة تاريخية عن نشأة المصارف الاسلامية في الجزائر

يوجد في الجزائر العديد من البنوك من أهمها بنك البركة وبنك السلام وبنك الخليج وسوف نتطرق في هذا الفرع إلى التعريف ببنك السلام وبنك الخليج في حين أن التعريف ببنك البركة سيتم في المبحث الثاني كدراسة حالة.

تعريف بنك السلام:

مصرف السلام– الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام– الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[1]

تعريف بنك الخليج:

تأسس "بنك الخليج الجزائر" عام 2003، وهو أحد البنوك التابعة ل"بنك برقان" ،ويمتلك نسبة86% من أسهمها، في الجمهورية الجزائرية.

[1]– http://www.alsalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 16/5/2022على الساعة 19:20

وهو ثالث أكبر بنك خاص في الجزائر، يعمل في مجال قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وكذلك التمويل الإسلامي، ولديه أكثر من 60 فرعا و100 جهاز صراف آلي داخل الجمهورية.[1]

الفرع الثاني: المناخ التشريعي لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر.

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة أمام نموها وتوسيع منتجاتها في السوق البنكية الجزائرية، فحصتها من هذه السوق لا تتجاوز2%، وحسب خبراء مالية فان الصناعة المالية الإسلامية بحاجة إلى تعزيز بنيتها التحتية، وإلى صياغة الإطار التشريعي التنظيمي الرقابي الكفيل بتوفير المناخ الملائم لنموها في البلاد.[2]

أولا: النظام القانوني للعمليات المصرفية الإسلامية في الجزائر:

حدد بنك الجزائر القواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية، رغم انه لم يأت على ذكر إسلامية واكتفى بعبارة "منتجات تشاركية" التي لايترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد وهو النظام رقم 18-02 والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

أهدافه: يهدف النظام رقم02/18 من خلال هذه القواعد إلى تحديد:

- شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وحدد بنك الجزائر سبع منتجات للصيرفة الإسلامية التي اكتفى بتسميتها منتجات تشاركية وهي المرابحة والمشاركة والمضاربة والاجارة والاستصناع والسلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

شروطه:

- يشترط في البنك او المؤسسة المالية الراغبة في تسويق هذه المنتجات أن تقدم معلومات في ملف طلب الحصول على الترخيص وتتضمن بطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية والاجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية للصيرفة الإسلامية.

- وبعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع المنتجات لتقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

---

[1]- http://manhom.com اطلع عليه بتاريخ 16/5/2022 على الساعة 20:00

[2]- عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر" واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد07،العدد02، جوان 2020، ص-ص74 -75.

– واشترط بنك الجزائر ان يكون شباك الصيرفة التشاركية مستقبلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمؤسسة المالية.

وتخضع أموال الصيرفة الإسلامية لأحكام الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، باستثناء الودائع في الاستثمار التي تخضع لاتفاق مبرم مع الزبون يجيز للمصرف ان يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات شباك المالية التشاركية في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

ثانيا: تقييم للمناخ التشريعي لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ويقصد بذلك أن تكون اعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، حتى يسمح لهاته البنوك الإسلامية بالتوسع بالنظر إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري، وحاجته إلى التمويل بصيغ تبتعد عن الربا، لكن المتصفح للنصوص القانونية والمتعلقة بهذه الصيغ التي جاء بها بنك الجزائر والذي اطلق عليها تسمية تشاركيه بدل من إسلامية بدت كنوع من التحايل في المصطلحات والتي تبدو في ظاهرها إسلامية لكنها تظل خاضعة لقانون النقد والقرض الواقف في وجه توسع هذه البنوك التي تخضع للقانون نفسه المنظم لعمل البنوك التقليدية أي عدم مراعاة خصوصيتها ،مما يحول دون توسعها وانتشارا معاملاتها.

من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك المالية التشاركية في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

الفرع الثالث: معوقات نشاط الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

إن لأي نشاط مصرفي عراقيل وتحديات تعيق سير نشاطه وكذلك الحال بالنسبة لصيرفة الاسلامية في الجزائر ، ومن بين هذه العوائق نذكر ما يلي[1]:

أولا: العوائق القانونية:

1- ينظم الامر 03-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الاسلامية، مع العلم ان قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو طابع شمولي ويمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني، وهو الامر الذي كان سببا في إمكانية إنشاء مصارف اسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك .

[1] عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء ،عبدلي هالة، مرجع سبق ذكره ، ص –ص ،75 –76 –77.

والناظر لقانون النقد والقرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الاسلامي بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الانشطة، غير أنه وإن لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فإنه لا يمنحها أيضا الاليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في اطار واضح.

2- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الاسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية ، والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الاسلامية، أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

3- اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي بجعلها تعاني من اشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الاحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الاسلامية[1] والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.

كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الاوراق التجارية كون مثل هذه الاعمال تتعارض مع الشريعة الاسلامية.

4- عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الاسلامية.

ثانيا: عوائق متعلقة بالعنصر البشري.

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الاسلامية لطبيعة عملها، والذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الاسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بأن الامر مجرد تحايل وان الصيرفة الاسلامية هي نجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الاسلامية.

افتقار موظفي المصارف الاسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الاسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم اطارات وموظفي هذه المصارف غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الاسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الاهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الاسلامي القائم.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر في اطار برامج الانعاش الاقتصادي. باعتبار ان التنمية المستدامة هي التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخطط والبرامج التي تنتهجها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبيان ذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 -2004.

يرتكز برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر والذي امتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الانشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، ويمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي [1]:

القطاع الفلاحي: ويندرج هذا البرنامج في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- تكثيف الانتاج الفلاحي وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض من العلف.
- حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف.
- مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد خصص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.

قطاع الصيد والموارد المائية: لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى:

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات.
- دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت ب 0.2 مليار دينار جزائري.

قطاع التنمية المحلية: كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات.
- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الاقليمية.

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص - ص ،302 - 303.

قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700000 منصب شغب دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى اصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

تعزيز قطاع الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة فإنه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري ، والذي يتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.

تنمية قطاع الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد المالية البشرية ب 90 مليار دينار جزائري ، والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة.

ومن أهم نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي نذكر ما يلي:

- استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمسة، ووصل إلى مستوى 6.8 % في سنة 2003.
- تراجع في معدلات البطالة من 29 % سنة 2001 إلى 22% سنة 2005.
- إنجاز الالاف من المنشآت القاعدية وتسليم الالاف من المنشآت الجاهزة.
- انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005.

تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي في الفترة 2005 – 2009

من أهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج والتي كانت محل تركيز الحكومة من أجل إعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ونذكر ما يلي [1]:

[1] سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – تجارب بعض الدول – يومي 23– 24 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ،جامعة البليدة 2، ص –ص،13–14.

– **تسوية مسألة العقار**: ثم استكمال عملية مسح الاراضي علة المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن وذلك بغرض زيادة العرض من الاراضي المخصصة للاستثمار وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

– **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي**: من أجل تطوير الاستثمار قامت الحكومة بوضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح عائقا للاستثمار.

– **عصرنة المنظومة المالية**: من أجل مسايرة الاصلاحات الاقتصادية فإنه كان لازما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف أساسا إلى:

تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع.

تحسين اداء الموارد البشرية في القطاع المالي وإنعاش البورصة وتطويرها.

تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمار الاخرى.

– **تحسين إطار الاستثمار وترقيته**: من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف ب " الشباك الوحيد " لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

– **تثمين الثروات الوطنية وتطويرها**: من خلال القيام باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات كل من المحروقات والطاقة والمناجم...

– **النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري**: وذلك من خلال:

تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء.

تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الانشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

– دفع التحدي في مجال الموارد المائية: من خلال:

إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

بناء السدود وتطوير برامج حفر الآبار.

تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه.

مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل للري.

– **تبني سياسات طموحة لتهيئة الاقليم:** من خلال تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال العمومية عن طريق:

المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق – غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.

الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم.

إنجاز مطارات جديدة وتوسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية.

صيانة الموانئ وتوسيعها وتحديث شبكة السكة الحديدية وإنجاز خطوط جديدة.

– **الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة:** وذلك من خلال إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

– **إطلاق برنامج مليون سكن:** وذلك لتلبية الطلب على السكن بعدة صيغ منها:

السكن الريفي الموجه إلى الفئات القاطنة بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية.

السكن الاجتماعي الموجه لصالح الفئات المحرومة.

البيع بالإيجار استجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010 – 2014.

خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد وقد شمل على نسقين هما: [1]

– **استكمال المشاريع الكبرى الجارية:** والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي وقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار جزائري والتي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

[1] المرجع نفسه، ص 15.

– **إطلاق المشاريع الجديدة:** وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد.

وعيه فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

– تخصيص أكثر من 40 % من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية.

– تخصيص أكثر من 30 % من موارد الخماسي البرنامج لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية.

– دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية خاصة المساعدة في خلق مناصب العمل.

– تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم.

الفرع الرابع: برنامج النمو الجديد للفترة 2015 – 2019.

وقد رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة للخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالي ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7 % مطلع سنة 2019، ومنح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية والصحة، الماء والكهرباء والغاز، وذلك من خلال العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام، تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، استحداث مناصب الشغل، مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، منح عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة، تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة، ترقية ودعم الانشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة التكنولوجيا ودعم المؤسسات الصغيرة، مكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية راقية، ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.وهكذا فإن المرحلة الاولى من النموذج (2016 – 2019) تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة. أما المرحلة الثانية (2020 – 2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026 – 2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. [1]

[1] سعيدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 189، 190.

المبحث الثاني: دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

يعتبر بنك البركة الجزائري تجربة جديدة ووحيدة ظهرت للوجود بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 للمالية والصرف، وهذا البنك يعمل بأسلوب مغاير للبنوك التي تعمل وفق النظام الغربي.

المطلب الاول: التعريف ببنك البركة الجزائري .

الفرع الأول:تعريف بنك البركة الجزائري.

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم انشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991

أما فيما يخص المساهمين، فهما:

مجموعة البركة المصرفية (البحرين)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

الفرع الثاني:أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري.

1991 – تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994 – الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

1999 – المساهمة في تأسيس شركة التأمينات " البركة والأمان "

2000 – المرتبة الاولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002 – إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والافراد.

2003 – إنشاء شركة للترقية العقارية " دار البركة " برأسمال 1550000000 دينار جزائري.

2006 – زيادة رأس مال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري.

2009 – زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

[1]– http://www.albaraka.com اطلع بتاريخ 16/5/2022 ،الساعة 10:30

.

2015 – إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الاسلامية (IRFI).

2015 – إنشاء شركة للخبرات العقارية SATEC IMMO برأس مال قدره 15000000 دينار جزائري.

2016 – الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017 – زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018 – أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف Globalfinance).

2018 – من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

2019 – من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

2020 – زيادة رابعة لرأس مال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

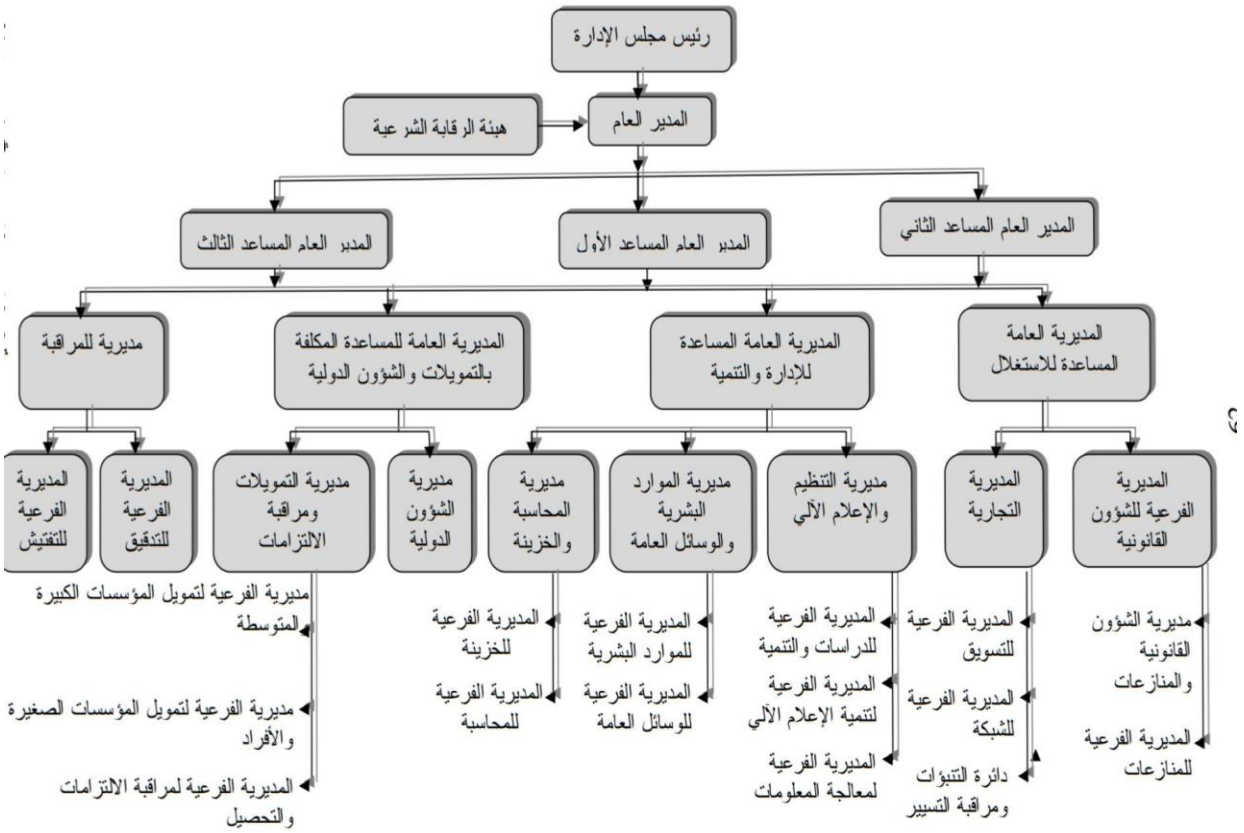

المصدر: عبدوا عيشوش ،تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة–، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008–2009،ص62

المطلب الثاني : صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

يقوم بنك البركة الجزائري بالعديد من الانشطة لكافة المتعاملين الاقتصاديين، كما يعمل جاهدا على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال اعتماده على عدة منتجات مالية والمتمثلة في الطرق التمويلية المستمدة من الشريعة الاسلامية ، وفيما يلي تفصيل عن أهم الصيغ التي يعتمدها بنك البركة الجزائري [1].

الفرع الاول: التمويل بالمشاركة.

في هذا النوع من التمويل يساهم البنك في رأس مال المؤسسات الموجودة أو المراد إنشاؤها، كما يشارك في تسيير هذه الأخيرة وذلك من خلال ممثله في مجلس الإدارة، وقد تكون المشاركة نهائية أو مؤقتة، ففي المشاركة النهائية يساهم البنك في رأسمال المؤسسة ويتلقى سنويا نصيبه من الأرباح بالتوازي مع المشاركة وحصته في رأس المال.

وتمر المشاركة النهائية بثلاث مراحل: الاشتراك في رأس المال، نتائج المشروع، توزيع الثروة الناتجة عن المشروع.

أما المشاركة المؤقتة فيساهم البنك بنسبة معينة في تمويل المشروع الذي ثبت مردوديته ويحصل على حصته من الأرباح، وتنتهي العملية بتسديد الشريك المبلغ الكلي ويصبح الملك الوحيد للمشروع.

أما بالنسبة لدور هذا الاسلوب في تنمية الاقتصاد الوطني. فنجد المشاركة لم تلعب دور كبير في البداية لعدم اعتماد البنك على هذا النوع خاصة في الآجال الطويلة، واعتماده على الاساليب الأخرى.

أما بالنسبة للسنوات الأخيرة فلم يعد لها –المشاركة – أي دور في تنمية الاقتصاد لتخلي بنك البركة الجزائري على هذا الاسلوب بسبب التحايل الذي تلقته من طرف الزبائن.

الفرع الثاني: التمويل بالمضاربة.

في هذا التمويل يقتضي الأمر المساهمة في إنجاز المشروع وذلك بمنح الحرفيين أو المهنيين الأموال الازمة على أن يساهم هؤلاء بموجوداتهم من العمل والمعرفة التقنية ويشترط في هذا النوع من التمويل أن يكون المشروع ناجعا، مبررا بمردودية اقتصادية ومالية كافية وعلى هذا الأساس يتم توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقا.

وعقد المضاربة لدى بنك البركة الجزائري يكون كالتالي:

– يقوم بنك البركة بوضع رأس المال تحت تصرف المضارب، على أن يقوم هذا الأخير بتوجيهه لاستثماره في المشروع المتفق عليه وفقا للشروط العامة التي يخضع لها نشاط البنك والأحكام الخاصة التي تسيير هذا العقد.

[1] أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية –بنك البركة الجزائري نموذجا– مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، أكتوبر 2019،ص– ص،90–91–92–93–94–95–96–97.

– يقوم البنك بتوكيل المضارب وتوليته مسؤولية تسيير رأس المال واعتباره شريكا في الربح.

– يتم توزيع الأرباح بين البنك والمضارب بعد استرجاع الطرف الأول لرأسماله.

– يسعى بنك البركة الجزائري لتحقيق الرقابة وذلك من خلال تنقله إلى عين المكان، وإجراء عملية التفتيش المباشرة والاطلاع على العمليات المنجزة في اطار المضاربة.

– يعتبر المضارب مسؤولا عن كل تقصير أو إهمال في القواعد المهنية المعمول بها في النشاط موضع عقد المضاربة.

– يطلب البنك من المضارب تقديم ضمانات كأساس للتمويل بالمضاربة وتكون هذه الضمانات عينية وشخصية.

– يتم فسخ عقد المضاربة في حالة عدم إيداع المضارب إيرادات المشروع للبنك أو في حالة الإفلاس أو الوفاة إلى غير ذلك من الحالات التي يضمنها القانون.

الفرع الثالث: التمويل بالمرابحة.

مول بنك البركة الجزائري الزبون المعاقد معه وذلك بشراء المنتجات التي يحتاج فورا، بالمقابل يتعهد بأن يشتري من البنك هذه المنتجات بسعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من الطرفين وعلى أساس هذه الصيغة يسدد البنك مستحقات المورد فورا بصفته المشتري الأول تم يتم تحصيل مستحقاته من زبونه المتعاقد معه بصفته بائع.

ويمر عقد المرابحة لدى بنك البركة الجزائري بالمراحل التالية:

– يختار الزبون للزبون عند المورد السلع التي يرغب شرائها من الات ومعدات ويتفق على سعر البيع وضمانات الخدمة ويكون ذلك موضحا في الفاتورة الشكلية.

– يقدم الزبون للبنك الملف القانوني والذي يتكون من وثائق خاصة بالزبون والفاتورة الشكلية التي توضح نوعية السلعة المراد شرائها والكمية والسعر إضافة إلى دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

– يقوم البنك بدراسة الملف من خلال اللجنة التي تتكفل بالدراسة من خلال صحة المعلومات الخاصة بالزبون وكفاءته على تسديد الدين إضافة إلى إمكانية شراء المعدات والمخاطر المترتبة عن العملية والمردودية.

– بعد التأكد من مطابقة العملية لبنود عقد التمويل يقوم البنك بدفع مبلغ الفاتورة بصك مباشرة لصالح المورد.

– بعد حصول الزبون على السلعة ومبادرة النشاط يقوم هذا الأخير بدفع المبالغ المستحقة في شكل أقساط موازاة مع نشاط بيع السلع وهذا لتخفيض نسبة الخطر البنكي.

أما بالنسبة للدور التنموي لهذا الأسلوب فقد لعبت المرابحة دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري، فباعتبار أن المرابحة تبين لنا مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع قصيرة الأجل فإننا نجد أن نسبة المرابحة كانت تمثل حوالي 71.81 % من إجمالي المبالغ المخصصة للتمويل وذلك سنة 1992 تم ارتفعت لتصل حوالي 96.5 % سنة 2012، وهذا يعني أن البنك يعتمد على هذا النوع بشكل كبير مقارنة مع الأليات الأخرى.

وتجدر الإشارة أن التمويل بالمرابحة في بنك البركة الجزائري يقتصر على المجالات التالية:

– تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة المدى والتي تكون في إطار أنشاء وتطوير مؤسسة معينة.

– تمويل دورة الاستغلال من خلال شراء المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة.

– القيام بشراء السيارات وإعادة بيعها للعميل، ولقد توسع بنك البركة الجزائري في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

الفرع الرابع: التمويل بالاستصناع.

التمويل بالاستصناع من الأساليب التي اعتمدها بنك البركة الجزائري في نشاطه التمويلية لكنه لم يحظى بنفس الأهمية التي حظيت بها مختلف الأساليب التمويلية الأخرى كالمرابحة والايجار، ويقوم البنك بتطبيق عقد الإستصناع في شكلين:

البنك صانع والزبون مستصنع.

البنك مستصنع والزبون صانع.

وسنوضح مراحل العقد لكلا الحالتين:

أ– البنك صانع والزبون المستصنع: وفي هذه الحالة يمر بالمراحل التالية:

– يمضي الطرفان البنك والزبون عقد الإستصناع والذي يتضمن صنع شيء أو إنشاء شيء ما من طرف البنك على أن يتم بيعه له عند إتمام إنجازه.

– يختار البنك الشخص المؤهل لأداء العمل سواء كان انجاز مشروع او صناعة أدوات، كما يحق لزبونهّ أن يختار الشخص الذي يقوم بالعمل أين يصلح البنك مستصنع وصاحب العمل صانعها.

– يقوم البنك بتسديد خدمات الصانع على أساس وثائق تثبيت حقيقة التكاليف التي يتحملها المشروع من خلال الفواتير كتسويق الأشغال.

– يستطيع المستصنع صاحب المشروع الأصلي أن يقوم بدفع خدمات البنك أثناء العملية أو عند تسلم المشروع الذي تم إنجازه من طرف البنك وذلك حسب المدة المتفق عليها.

ب – البنك مستصنع والزبون صانع: ويمر العقد في هذه الحالة بالمراحل التالية:

– يكلف البنك الزبون للقيام بإنجاز المشروع (المصنوع) ويعتبر الزبون هو الصانع.

– يسلم الزبون للبنك فاتورة شكلية تثبت تكاليف انجاز المشروع المراد إنجازه.
– يقوم البنك بتمويل المشروع لإنجازه دفعة واحدة أو على أقساط.
– يلتزم الزبون بتنفيذ الأعمال اللازمة لإنجاز المشروع وإتمامه وتسليمه للبنك باعتباره المستصنع في الآجال المحددة.
– بعد التسليم البنك المصنوع يقوم بتوكيل الزبون ببيعه للغير لحسابه ويتقاضى هذا الأخير عمولة على كل زيادة عن السعر المحدد من الطرف الأول(البنك) وينتج عن هذه العملية إنشاء عقد آخر هو عقد بيع بالوكالة.
لقد بدأ الاعتماد على هذا الأسلوب –الإستصناع–ابتداء من سنة1999، ولقد كان له كان له دور في التنمية الاقتصادية هذا ما جعل بنك البركة الجزائري يهتم بشكل كبير مستمر ومتزايد بحيث خصص له مبلغ يقدر ب4مليون دج موجهة لمشاريع الأشغال العمومية والترقية العقارية وذلك على المدى القصير والمتوسط، وهو في تزايد، حيث عرف سنة 2000 انتعاشا مما يدل أن البنك أصبح يعطي أهمية اكبر لهذه التنمية، فوصلت المبالغ المخصصة لها أكثر من 56 مليون دج.

الفرع الخامس:التمويل بالسلم.

يعتبر التمويل بالسلم من أهم العقود لدى بنك البركة الجزائري منذ نشأته، ويمرعقد السلم لدى بنك البركة الجزائري بالمراحل التالية:

– يرسل البنك المشتري– إلى زبونه طلبا بكمية معينة من السلع بقيمة مساوية لاحتياجه المالي.

– يرسل الزبون– البائع– للبنك فاتورة شكلية تبين النوعية والكمية وسعر السلع المطلوبة.
– يوقع الطرفان عقد السلم بالمعطيات المطلوبة.
– يلتزم البائع بتوفير الضمانات التي يطلبها البنك منه سواء كانت عينية أو شخصية، كفالة، رهن حيازي.
– يلتزم البائع بتأمين السلع تأمينا خاصا ضد كل الأخطار المحتملة ويحق للبنك توكيل شخص من طرفه لاستلام السلع محل العقد.
– يلتزم الزبون بتسليم السلع في الآجال المحددة، حيث أن أي تأخر عن الدفع يفرض على الزبون دفع غرامة قدرها 2% من ثمن السلع لكل شهر.
وبالرغم من أن التمويل بالسلم هو أحد أهم العقود لبنك البركة الجزائري في تحقيق تنمية اقتصادية، غير انه عرف انخفاضا في مستوى التمويلات خلال السنوات الأخيرة، فبعد ما عرف تطورا ملحوظا سنة1966 حيث ارتفعت نسبة التمويل بالسلم إلى28% وزاد اهتمام البنك بهذا الأسلوب ليصل سنة2009و2010إلى 96.63% و86.65%على التوالي، ليعود للانخفاض سنة2012م.

وكل ذلك يعني أن الدور التنموي لهذا الأسلوب انخفض في السنوات الأخيرة فيخصص هذا النوع من التمويل لدى بنك البركة الجزائري للقطاع التجاري الذي يلقى اهتماما كبيرا مقارنة مع الفروع الأخرى.

الفرع السادس: التمويل بالإجارة.

يقوم البنك بشراء العتاد والمعدات اللازمة لتحقيق المشروع، وبعد ذلك يقوم بكرائها للزبون لمدة معينة، وحسب النظام المعمول به تنتقل ملكية العتاد والتجهيزات للزبون بعد تسديد المبلغ الكلي لها ويصبح المالك الوحيد للمعدات التي تم كراؤها، وعقد الإجارة لدى البنك البركة الجزائري يتم من خلال أساسية هي:

– يتوجه الزبون المورد لاختيار حاجياته من آلات ومعدات ويتفق معه على سعر البيع وضمانات الخدمة.

– يرسل الزبون للبنك طالبا بالتمويل لشراء المعدات مرفوقا بالفواتير الشكلية التي توضح نوعية السلعة المراد شرائها إضافة إلى سعرها.

– يقوم البنك بدراسة الملف من حيث إمكانية شراء المعدات والمخاطر التي يمكن أن تترتب عن ذلك ومردودية العملية، وعند تطابق المعطيات مع الشروط اللازمة للعقد يقوم البنك بفتح تمويل لحساب الزبون ويقوم بشراء المعدات من طرف المورد.

– بعد أن يتحصل الزبون على المعدات يمضي عقد الايجار مع البنك ويوضح في العقد المعدات المؤجرة إضافة إلى مدة الايجار مع قرار البنك بوعد بالبيع الزبون ان أراد ذلك.

– يقوم الزبون بدفع الاجارة في شكل أقساط مضاف إليه هامش الربح مع المبلغ الكلي، ويجدر الإشارة إلى أن التمويل التأجيري ينقسم إلى قسمين:

– التأجير التمليكي: الذي نجد مراحله تتمثل في عقد شراء الموجودات ومن ثم تسليم السلعة وبعد ذلك نجد عقد التأجير وفي الأخير تمليك العين.

– التمويل بالتأجير التشغيلي: فالنسبة لهذا النوع فنجد مراحله تتمثل في عقد شراء المعدات ومن تم عقد الإجارة الأولى وبعد ذلك عقد الإجارة التالية، والتمويل التأجيري كان له نوعا ما دور في التنمية الاقتصادية منذ البداية – بداية تطبيق هذا النوع– فلقد عرفت هذه التقنية رواجا كبيرا في السنوات الأولى نتيجة للنجاح الذي حققته، بالإضافة إلى كون البنك يستفيد من الاعفاءات الجبائية لمدة معينة.

غير ان بعد سنة2000 أصبح التمويل التأجيري يخضع لجميع الضرائب والرسوم، وهذا ما أدى إلى تحمل تكاليف إضافية من طرف البنك، ولذلك تخلى عنها تدريجيا في السنوات الأخيرة، مما يعني أن هذا النوع من الآليات لم يعد له دور في الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والتمية الاقتصادية بصفة خاصة.

المطلب الثالث: دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

إن لبرنامج بنك البركة الجزائري المتعلق بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية تأثير ملموس وايجابي على حياة الأفراد في المجتمعات التي يعملون فيها، حيث اعتمد برنامج البركة في الفترة من 2015 إلى غاية 2019 على ثلاث برامج مهمة ،والمتمثلة في البرنامج الخيري، برنامج الفرص الاقتصادية ،الاستثمارات الاجتماعية ،برنامج القرض الحسن.

الجدول رقم 01 : برامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال السنوات من 2015 – 2019 (دولار أمريكي).

السنوات	البرنامج الخيري	برنامج القرض الحسن	برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	الاجمالي
2015	4564000	563000	35000	5162000
2016	594861	584000	-	1178861
2017	722000	193000	4921000	5836000
2018	1743000	-	1749000	3492000
2019	773000	328000	506000	1607000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة لسنوات من 2015 إلى 2019.

الشكل رقم 02: مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري.

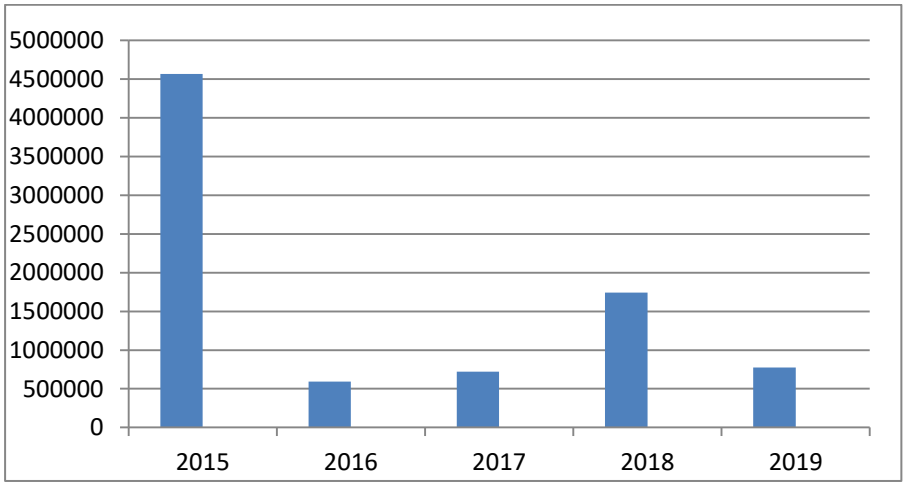

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الشكل رقم 02 الذي يمثل مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية باعتماد برنامج الخيري خلال سنوات الدراسة من 2015 إلى 2019 ، نلاحظ أن بنك البركة سنة 2015 قد شهد تمويلات كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى، ففي سنة 2016 ،2017، 2019 كانت هذه التمويلات صغيرة جدا مقارنة بسنة 2015، أما سنة 2018 قدرت بنسبة لابأس بها مقارنة مع هذه السنوات.

الشكل رقم 03:مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج القرض الحسن.

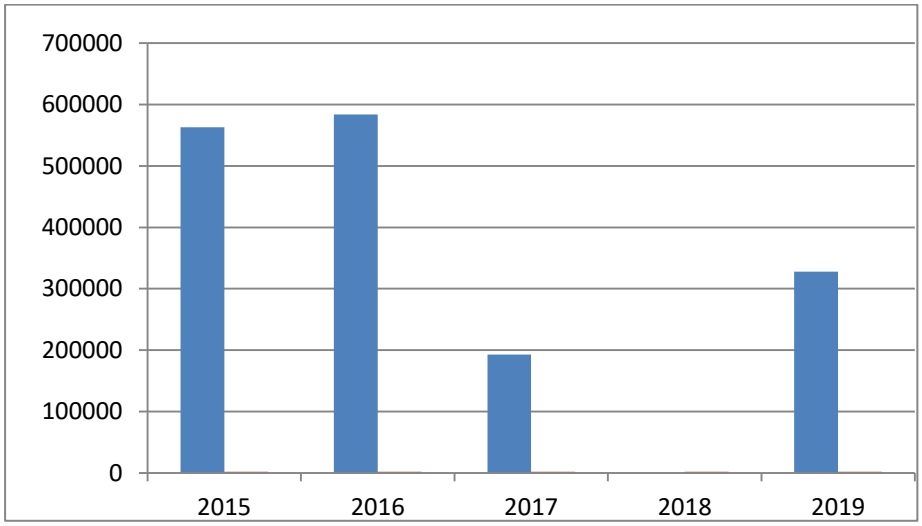

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الشكل رقم (03)الذي يوضح مقدار مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية باعتماد برنامج القرض الحسن خلال سنوات الدراسة، نلاحظ أن سنتي 2015 و2016 كانت قيمة هذه التمويلات كبيرة، وفي سنة 2017 قيمة منخفضة نسبيا، أما سنة 2018 لم يقم البنك تقديم أي قرض حسن، وفي سنة 2019 نلاحظ أن قيمته متوسطة مقارنة مع السنوات الأخرى.

الشكل رقم 04:مساهمات بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية.

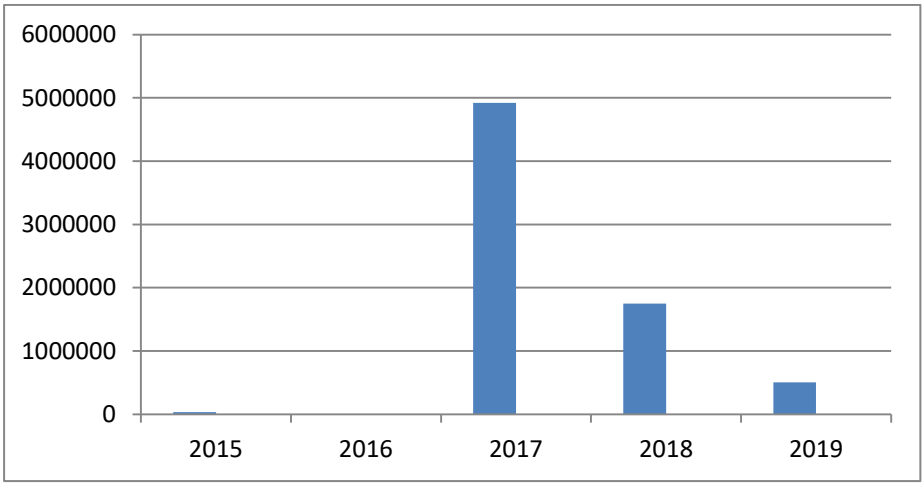

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال هذا الشكل رقم(04)الذي يوضح مساهمة بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية باعتماد برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية نلاحظ أن في سنة 2015 كانت قيمة هذه التمويلات ضعيفة جدا أما سنة 2016 لم يقم البنك بتقديم اي تمويلات لهذا البرنامج ، وفي سنة 2017 قد بلغت هذه التمويلات اقصى قيمة لها، وفي سنة 2018 كانت قيمتها متوسطة أما سنة 2019 نلاحظ كذلك أن قيمتها منخفضة نسبيا مقارنة مع السنوات الأخرى.

الجدول رقم 02: برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2015.

إسم البرنامج	القيمة ألف دولار أمريكي
البرنامج الخيري	**4564**
– التعليم	3636
– تنمية المجتمع	925
– العمل البحثي والادبي	3
الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	**35**
– قطاع الانتاج	28
– التمويل الشخصي والاستهلاكي	7
القرض الحسن	**563**
المجموع	**5162**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة لسنة 2015.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أن بنك البركة سنة 2015 قام بتقديم تمويلات ومساهمات مالية حيث ساهم من خلال البرنامج الخيري في دعم التعليم وتنمية المجتمع والعمل البحثي والأدبي حيث قدر مجموع هذا البرنامج 4564 ألف دولار، وبرنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل قطاع الانتاج والتمويل الشخصي الاستهلاكي حيث قدر هذا البرنامج ب 35 ألف دولار، كما قام البنك بتوفير القرض الحسن لنشاطات مختلفة لتصل قيمتها إلى 563 ألف دولار.

الجدول رقم 03 : برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2016.

اسم البرنامج	القيمة دولار امريكي
البرنامج الخيري	**594861**
التعليم	288326
تنمية المجتمع	61341
الثقافة والفنون والآداب	12588
المجتمعات التي تواجه صعوبات اقتصادية	232606
القرض الحسن	**584000**
المجموع	**1178861**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة سنة 2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن بنك البركة سنة 2016 ساهم في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري وذلك بدعم التعليم وتنمية المجتمع والثقافة والفنون والآداب ودعم المجتمعات التي تواجه صعوبات اقتصادية حيث بلغ مجموع البرنامج الخيري 594861 دولار، كما قام البنك بتقديم القرض الحسن لنشاطات مختلفة لتصل قيمته إلى 584000 دولار.

الجدول رقم 04: برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2017.

إسم البرنامج	القيمة الف دولار أمريكي
البرنامج الخيري	**722**
– التعليم	439
– مشاريع تنمية المجتمع:	
الرعاية الصحية	102
السكن الاجتماعي	07
التدريب المهني	01
– المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية	172
برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	**4921**
– مشاريع تنمية المجتمع:	
الرعاية الصحية	4921
القرض الحسن	**193**
المجموع	**5836**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة سنة 2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن بنك البركة سنة 2017 قام من خلال البرنامج الخيري بدعم التعليم ومشاريع تنمية المجتمع كالرعاية الصحية والسكن الاجتماعي والتدريب المهني وكذلك دعم المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية لتبلغ قيمة تمويلات هذا البرنامج 722 ألف دولار، أما برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية من خلال تمويل مشاريع تنمية المجتمع وبلغت قيمته 4921 ألف دولار، كما قام بتقديم القرض الحسن لنشاطات مختلفة لتصل قيمتها إلى 193 ألف دولار.

الجدول رقم 05: برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2018.

إسم البرنامج	القيمة ألف دولار امريكي
البرنامج الخيري	**1743**
– التعليم	513
– مشاريع تنمية المجتمع:	
الرعاية الصحية	891
السكن الاجتماعي	12
الترويج والتطوير للأعمال البحثية	18
الشباب والرياضة	03
الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة	137
المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية	169
برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	**1749**
– مشاريع تنمية المجتمع:	
الرعاية الصحية	1749
المجموع	**3492**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة سنة 2018.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن بنك البركة سنة 2018 ساهم في برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري بدعم التعليم ومشاريع تنمية المجتمع كالرعاية الصحية والسكن الاجتماعي، الترويج والتطوير للأعمال البحثية، الشباب والرياضة، دعم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والمجتمعات ذات التحديات الاقتصادية ليصل مجموع تمويلات هذا البرنامج إلى 1743 ألف دولار، أما برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية وذلك بدعم مشاريع تنمية المجتمع والذي تقدر قيمته 1749 ألف دولار.

الجدول رقم(06):برنامج بنك البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لسنة 2019.

إسم البرنامج	القيمة ألف دولار
البرنامج الخيري	**773**
– التعليم – مشاريع تنمية المجتمع: الرعاية الصحية – الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة	684 85 04
برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	**506**
– مشاريع تنمية المجتمع: الرعاية الصحية	 506
القرض الحسن	**328**
المجموع	**1607**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك لبركة سنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) أن بنك البركة سنة 2019 قام بتقديم تمويلات من خلال البرنامج الخيري وذلك بدعم التعليم ومشاريع تنمية المجتمع ودعم الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة حيث قدرت قيمته 773 ألف دولار، أما برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية قام بدعم مشاريع تنمية المجتمع لتبلغ قيمته 506 ألف دولار، وتقديم القرض الحسن للأنشطة المختلفة بقيمة 328 ألف دولار.

خلاصة الفصل الثاني.

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى دور التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال معرفة واقع كل من التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة في الجزائر، ودراسة بنك البركة الجزائري واهم صيغه التمويلية التي يعتمد عليها ومساهمته في تمويل التنمية، وقد استخلصنا بأن التمويل الاسلامي في الجزائر يخضع لقوانين وإجراءات، وقد قامت الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة بوضع العديد من البرامج التنموية، كما تطرقنا إلى إبراز تجليات دور بنك البركة الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال صيغه التمويلية المرتبطة ببرامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تبين لنا أن كل من التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة لقيت اهتماما كبيرا على المستوى التشريعي والمؤسساتي ، وفي هذا الصدد نجد ان اهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة دفعها للبحث عن أفضل الطرق والوسائل لتمويلها، ومن ذلك انفتاحها في مجال التمويل الإسلامي، والصيرفة الاسلامية، والذي يعتبر الأداة اكثر فعالية ونجاعة في تحقيقها ، وذلك لكون صيغ التمويل الإسلامي تتوافق مع أبعاد التنمية المستدامة حيث أن لكل بعد صيغه وأساليبه التمويلية من المنظور الاسلامي ، وبناءا على الإشكالية التي تم طرحها في بداية الدراسة فإن دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر لا يزال ضعيفا وذلك خلال ما لمسناه في بنك البركة الجزائري ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوائق التي تواجه هذه الصيغ وتطبيقها على نحو كفئ .

❖ **النتائج:**

– يعد التمويل الإسلامي الاكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة مقارنة مع غيره من التمويل التقليدي، وذلك لقيامه على مشاريع حقيقية.

– إن صيغ التمويل الاسلامي متنوعة وتتميز بالمرونة العالية في تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية.

– إن التمويل الاسلامي من خلال تطبيق صيغه المختلفة له القدرة الكافية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

– رغم تعدد صيغ التمويل الاسلامي إلا أن البنوك الاسلامية لا تطبقها كلها ولم تتوسع في استخدامها، فبعض الصيغ كالمزارعة والمساقاة لم تطبق أو طبقت بشكل محدود.

– إن القطاع المصرفي الجزائر تعترضه العديد من المشكلات والمعوقات.

– التمويل الاسلامي في الجزائر يحتاج إلى اهتمام أكبر لكونه يرتبط بالقطاع الحقيقي ،ومن أجل جعله ممولا أولا في الاقتصاد.

– يبدل بنك البركة الجزائري مجهودات جيدة سعيا منه لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

– عرف التمويل الإسلامي في الجزائر تطورا ملحوظا سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، وكانت هناك تشريعات قانونية لتنظيم نشاط المؤسسات المصرفية الإسلامية.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

الفرضية الأولى: يساهم بنك البركة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد توظيف مختلف الصيغ التمويلية والمتمثلة في المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الإستصناع والمرابحة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: التمويل الاسلامي إطار شامل للبرامج والصيغ التمويلية لتلبية طلبات وحاجات الافراد في المجتمع، وذلك لمرونة وتنوع الصيغ التمويلية الاسلامية حسب تنوع قطاعات النشاط الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضة الثانية.

الفرضية الثالثة: التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية ومستمرة، غايتها الانسان بتحقيق التوازن بين البيئة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحفاظ على مستقبل الأجيال ، وذلك لأن هدف التنمية المستدامة الأساسي هو توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

❖ **الاقتراحات والتوصيات:**

– على البنوك الاسلامية التوسع أكثر في صيغها خاصة المضاربة والمزارعة، وذلك من أجل مساهمة فعالة أكثر في دفع عجلة التنمية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي المرتبط بالأمن الغذائي للبلد. – ضرورة إشراك البنوك الاسلامية في برامج التنمية المستدامة، واللجوء إليها من خلال صيغها التمويلية المختلفة في عملية الاستثمار في كل المجالات.

– محاولة الابتكار والتجديد في مجال التمويل الإسلامي بعيدا عن التقليد والمحاكاة.

– عقد المؤتمرات والندوات التي تعنى بالصيغ التمويلية الاسلامية المبتكرة.

– على الجزائر أن تقوم بالاهتمام أكثر بقطاع التمويل الاسلامي وفتح المجال أمامه من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحميه من مختلف المشاكل لاسيما المنافسة من قبل البنوك التجارية امن خلال وضع.

– محاولة نشر الثقافة المصرفية الاسلامية وتوعية المواطن الجزائري بها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

– مراعاة خصوصيات سير البنوك الإسلامية بوضع قوانين خاصة تحدد علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي.

❖ **أفاق البحث:**

انطلاقا من دراستنا لموضوع التمويل الاسلامي وصيغه المختلفة، نفتح أفاقا للبحوث والدراسات الجامعية من خلال اقتراح المواضيع التالية:

- ✓ دور صيغ التمويل الإسلامي في تطوير الاقتصاد الوطني.

- ✓ تجربة التمويل الاسلامي في الجزائر ودوره في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
- ✓ دور التمويل الاسلامي في النهوض بقطاع التجارة الخارجية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا المصادر القرآن الكريم

1- ابن منظور، لسان العرب ،طبعة المعارف، القاهرة، مصر، المجلد الرابع، مادة مول، جزء 55،ص4300.
2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، ص341

ثانيا: المراجع:

أ- الكتب:

1- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقاتها،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت1996.
2- احمد الريسوني، الوقف الإسلامي مجالاته وابعاده،ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
3- أشرف محمد دوابة، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية،ط1،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الإسكندرية،القاهرة،2006.
4- حامد بن حسين، بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية،ط1، دارالميمات للنشر والتوزيع الرياض، السعودية،2011.
5- حكيم حمود فليح ساعدي ثورة صادق المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية ،ط1، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2019،ص111،110،109.
6- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013.
7- عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات في اطار كيف يتعامل ويستفيد الافراد والمؤسسات الاقتصادية من المصارف الإسلامية، دار الكتب الوطنية ليبيا.
8- عبد الله حسين الموجان، عقد الاجارة في الشريعة الإسلامية على طريقة السؤال والجواب،ط1، شركة كنوز المعرفة، 2001
9- علوي بن عبد القادر السقاف، ملخص فقه الزكاة، القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية
10- فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط1. دار دجلة ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية،2016.
11- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
12- محمود عبد الكريم، احمد رشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية،ط1،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

13- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-ابعادها- مؤشراتها،ط1،الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ،2017.

14- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،ط1،جدة، المملكة العربية السعودية، 1998.

ب-الأطروحات والمذكرات:

ب-1:الأطروحات:

1. بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة التجربة الماليزية 2008-2017) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر،2019-2020.

2. نور الدين قالقيل، حكومة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل الجزائر شهادة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر،2018.

3. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013.

ب-2-المذكرات:

1. نور الدين بن بلخير، عكرمة مولاي أحمد، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2019.

2. سعدية خاطر، التمويل ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008،مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، 2015،2014.

3. سيف هشام صباح فخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب، سوريا2009.

4. عبد الله بن عبد المالك بن أحمد رمضاني، السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2005-2013،مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،2015-2016.

5. عفيف عبد الحميد، فيصل لوصيف، واقع التنمية المستدامة في الجزائر بين التشريع والاستغلال الأمثل للموارد، ماجستير إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر.

6. علي مهدي داوود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة، جزء من متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء،2009.

7. عبدوا عيشوش ،تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة–، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008–2009.
8. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان2003.
9. مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة2008–2009.
10. منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ،رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2016.
11. نجي محي الدين ماخوس، التنمية المستدامة كمفهوم تطبيقي في التخطيط العمراني، مدينة حمص" نموذجا" رسالة أعدت لنيل درجة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة البحث، سوريا،2011.
12. ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر،العدد26،جامعة البليدة، الجزائر 2010.
13. يحي غالب، حسن نصر الله، أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين،2017.

ج– المجلات:

1. أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية –بنك البركة الجزائري نموذجا–، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، أكتوبر 2019
2. بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة.
3. ثامر البكري، خالد بني حمدان، الاطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركةHP في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 9، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد، الأردن،2013
4. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة الباحث ،عدد 16، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر 2016.
5. حبيبة عبدلي، عبدلي وفاء، عبدلي هالة ،الصيرفة الإسلامية في الجزائر:واقع وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة ،المجلد 7، العدد 2، جوان 2020.

6. حسين بورغدة، درحمون حنان، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، العدد16، جامعة سطيف1،الجزائر ،2016.

7. خديجة سعيدي، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد9، العدد6، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان ،2017.

8. رشيدة زاوية، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد20، العدد1، الرقم30،غرداية،2019.

9. ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الهندسية، المجلد25، العدد الأول,2009.

10. سارة بوضياف عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودورة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والاعمال ،المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر ،جوان 2018.

11. سامية معزوز، التأمين التكافلي الإسلامي، عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية، العدد44، مجلة أ- ديسمبر 2015، جامعة قسنطينة، الجزائر.

12. سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،المجلد6، العدد 2، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر ،2019.

13. عبد الحميد بوشرمة، سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع،2010.

14. عدنان غانم، مطانيوس مخول، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، دمشق 2009.

15. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، العدد26، جامعة البليدة، الجزائر،2010.

16. نورة بن وهيبة، إشكاليات التنمية المستدامة على المستوى مؤسسات القطاع العام المؤسسة الجزائرية نموذجا من الإشكالية إلى الحلول، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد1، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر، جوان 2017.

17. الهام يحياوي، بوكميش، لعلى بوحديد ليلى، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد38 ،2016.

ح- الملتقيات:

1- رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشفن دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس2018.

2-سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –تجارب بعض الدول – يومي 23-24 أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة البليدة2، صص14-13.

3- عماري عمار ،إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ،المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف،2008.

4-فتيحة قشرو، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20_21ما ي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،

5-محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان" التمويل الإسلامي ماهيته- صيغته- مستقبله" رام الله فلسطين،2014.

ج-التقارير:

1- تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2015
2- تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2016
3- تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2017
4- تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2018
5- تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة2019

خ -المواقع الالكترونية:

1. http://www.alsalamalgeria.com
2. http://manhom.com
3. http://www.albaraka.com